CD/PV.523
3 August 1989
ARABIC

مؤتمر نزع السلاح

المحضر النهائي للجلسة العامة الثالثة والعشرين بعد الخمسمائة

المعقودة في قصر الأمم ، جنيف ،
يوم الخميس ٣ آب/أغسطس ١٩٨٩ ، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد الغالي بنهيمة (المغرب)

الرئيس (الكلمة بالفرنسية): أعلن افتتاح الجلسة العامة ٥٢٣ لمؤتمر نزع السلاح .

بادئ ذي بدء ، أود أن أرحب ، نيابة عن المؤتمر ، بسعادة وزير الدولة في الوزارة الاتحادية للشؤون الخارجية لسويسرا ، السيد كلاوس ياكوبي . ان بلدنا المضيف ، وهو ليس عضوا في المؤتمر ، يشارك مشاركة فعالة في اعمالنا ، وانني على يقين من ان جميع الممثلين مهتمون جدا للاصغاء لما سيقوله . كما يسرني أن أرحب بالسفير راسابوترام الممثل الجديد لسري لانكا ، في المؤتمر . وانني على يقين من ان خبرته كدبلوماسي ستقدم مساهمة هامة لأعمالنا .

سيواصل المؤتمر اليوم النظر في البند ٦ من جدول أعماله ، المعنون "اتخاذ ترتيبات دولية فعالة لتأمين الدول غير الحائزة للأسلحة النووية من استعمال الأسلحة النووية والتهديد باستعمالها ضدها" ، والبند ٧ من جدول الأعمال المعنون "الانواع الجديدة من أسلحة التدمير الشامل والمنظومات الجديدة من هذه الأسلحة ؛ والأسلحة الاشعاعية" . ومع ذلك ، فإنه طبقا للمادة ٣٠ من النظام الداخلي ، يجوز لأي عضو ان يثير أي موضوع يتصل بأعمال المؤتمر اذا رغب في ذلك .

وكما أخبرتكم في الجلسة العامة السابقة ، طلبت الي مجموعة الـ ٢١ أن اقدم إلى المؤتمر اليوم مشروع الولاية الوارد في الوثيقة CD/819/Rev.1 ، بصدد انشاء لجنة مخصصة تتناول البند ٣ من جدول الأعمال ، والمعنون "وقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي" ، وذلك لاتخاذ قرار بشأن هذا المشروع . وتذكرون ايضا انني أبلغتكم في الجلسة العامة نفسها بالكيفية التي سأعمل بها اليوم . سوف نستمع أولا إلى الممثلين المدرجة أسماؤهم على قائمة المتكلمين لهذا اليوم . وبعد ذلك مباشرة ، سوف نعقد اجتماعا غير رسمي للنظر في الوثيقة CD/819/Rev.1 . ومن ثم سنستأنف الجلسة العامة لمواصلة النظر في هذه الورقة والاستماع إلى أي ممثلين يرغبون في التحدث حول الموضوع . ويوجد على قائمة المتكلمين لهذا اليوم ممثلو سويسرا واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والولايات المتحدة الأمريكية وباكستان . وأعطي الكلمة الآن لوزير الدولة في الوزارة الاتحادية للشؤون الخارجية في سويسرا ، سعادة السيد كلاوس ياكوبي .

السيد ياكوبي (سويسرا) (الكلمة بالفرنسية): السيد الرئيس ، اسمحوا لي ، بادئ ذي بدء ، أن أهنئكم على توليكم رئاسة مؤتمر نزع السلاح لشهر آب/أغسطس . وأتمنى لكم كل نجاح في مهمتكم لايصال الدورة الصيفية هذه إلى خاتمة بناءة . وانني على يقين من انكم بوصفكم ممثلا لبلد يقدر ويمارس الحل التوفيقي ، ستكونون أهلا لتولي هذه المهمة الحافلة بالمسؤوليات .

وفي مجال الحد من الأسلحة ونزع السلاح ، تحدث في هذه اللحظة تغيرات وتحولات لم يسبق لها مثيل . فالمعاهدة السوفياتية - الامريكية لازالة القوات النووية المتوسطة المدى والأقصر مدى ، التي شهدتها بداية هذه الحقبة الجديدة ، تكتسي طابعا تاريخيا ورمزيا في آن واحد . وتمثل هذه التطورات بكل وضوح بشير خير . ولكن من الخطأ توقع تخفيض سريع في القدرات العسكرية . ولا يمكن لمثل هذا الهدف ان يتحقق إلا من خلال جهد متواصل يمتد سنوات عديدة . ولكن ينبغي الا يؤدي هذا إلى تثبيط عزمنا على بدء المراحل القادمة في أسرع وقت ممكن . وعليه ، نأمل ان تنجح مفاوضات فيينا بشأن خفض الأسلحة التقليدية في أوروبا ، والتي تستهدف تحقيق توازن على مستوى أدنى ، وان يعقد اتفاق حول تخفيض القوات الاستراتيجية ، وان تعد ، في إطار هذا المؤتمر هنا في جنيف ، اتفاقية للحظر الشامل والتام للأسلحة الكيميائية .

ان هذه الاتفاقات جميعها ستساعد على تعزيز الأمن والاستقرار في اوروبا وفي العالم قاطبة . وتقدر سويسرا حق التقدير هذه العملية من الحد من الأسلحة ونزع السلاح وأهميتها لتعزيز الثقة المتبادلة على الصعيد الدولي . ومع ذلك ، لا يمكن لأحد ان يتوقع من دولة محايدة صغيرة لديها قوات مسلحة ذات طابع دفاعي بحت ان تتخلى عن قدرتها الدفاعية طالما استمرت الاختلالات الهائلة في الأسلحة التقليدية ، لا سيما الأسلحة الهجومية . وبالاضافة إلى ذلك ، أود اعلامكم ان سويسرا مستعدة لاستضافة مؤتمرات ومفاوضات دولية وكذلك منظمات دولية تعتزم لعب دورها في مراقبة اتفاقات الحد من الأسلحة ونزع السلاح والتحقق منها .

انه لامتياز وشرف لي أن اخاطب هذا المحفل المتعدد الأطراف في مجال نزع السلاح . ومع ان مركزنا كدولة غير عضو في المؤتمر يحد بالضرورة من دورنا ، فقد سعينا جاهدين لاغتنام الفرص لتقديم مساهمة اتيحت مرارا وتكرارا خلال السنوات الأخيرة للدول التي تتمتع بصفة مراقب . وقد مكننا هذا ، جنبا إلى جنب مع تعزيز وفدنا ، من تقديم مساهمة بناءة في الأعمال ومن ان نتابع على نحو أفضل المفاوضات المضنية والبالغة التعقيد من الناحية التقنية حول حظر كامل للأسلحة الكيميائية ، فضلا عن عمل فريق الخبراء المعني بكشف وتعيين الظواهر الاهتزازية . كما سعينا إلى التعاون مع الدول الأخرى التي تتمتع بمركز المراقب في المؤتمر ، وهكذا استطعنا خلال الأشهر الأخيرة أن نقدم مساهمة ، وان كانت متواضعة ، إلى المشروع الفنلندي للتحقق من الاسلحة الكيميائية . واننا مصممون على تكثيف هذا التعاون وتوثيق هذه الاتصالات .

ويحدو سويسرا الأمل في ان يكون مؤتمر باريس المعني بحظر الأسلحة الكيميائية قد وجه جميع البلدان قاطبة نحو نبذ استعمال هذه الاسلحة ضد المدنيين والعسكريين . وقد سلمت البلدان الـ ١٤٩ التي اجتمعت في باريس بالاجماع "بضرورة عقد اتفاقية في

أقرب وقت ممكن بشأن" الحظر التام والشامل للأسلحة الكيميائية ودعت مؤتمر نزع السلاح "الى مضاعفة جهوده" بلوغا لهذه الغاية . وعليه ، ينبغي عقد هذه الاتفاقية في اقرب وقت ممكن . وصحيح ان بلوغ هذا الهدف ليس بالمسألة السهلة بالنظر إلى التعقيد التقني والسياسي للمشكلة . وعلى الرغم من ادراكنا بأن الطريق الذي لا يزال يتعين اجتيازه طويل ، فإننا نرحب بما تم من تعجيل للمفاوضات هذا العام . ونود أن نثني على رئيس اللجنة المخصصة للأسلحة الكيميائية ، السفير موريل ووفده لجهودهم التي لا تعرف الكلل ، ولهمتهم ولتفانيهم الشخصي في سبيل تقدم الأعمال .

وترفض سويسرا الأسلحة الكيميائية بكافة اشكالها ومظاهرها وتدين أي استخدام لها . ولهذا السبب فإننا في غاية القلق من كونها آخذة في الانتشار . ولا يشكل هذا تهديدا متناميا للأمن والاستقرار الدوليين فحسب وانما يمكن أيضا ان يعيق الأعمال الجارية هنا في جنيف ، وذلك بالتشكيك في قيمتها وسنوحها . وقد أدى هذا الخطر بالمجلس الاتحادي وبالصناعة الكيميائية السويسرية إلى فرض ضوابط تصدير على المنتجات المتصلة بصناعة الأسلحة الكيميائية ودراسة امكانية تطبيق الضوابط نفسها على المعامل الكيميائية وبعض المعدات التي يمكن ان تستعمل في صناعة هذه الأسلحة . ولكن هذه التدابير الاحادية والمؤقتة لا تؤدي إلى ازالة ترسانات الأسلحة الكيميائية التي لا تزال قائمة ، كما لا يمكنها ان تقدم ضمانة اكيدة بألا توجه المواد الكيميائية والمعدات التي تورد لأغراض غير هجومية لأغراض أخرى . ولن تكون هذه التدابير ذات مغزى إلا اذا افضت إلى ابرام اتفاقية للحظر الشامل والتام للأسلحة الكيميائية وتدميرها . وبهذه الروح وللأسباب نفسها ، نعتبر جميع التدابير الاقليمية لنزع السلاح والحد من الأسلحة في هذا المجال غير كافية وقليلة الفعالية نظرا لما تتميز به ترسانات الأسلحة الكيميائية من مرونة عالية .

وما من شك في ان التحقق من عدم انتاج الأسلحة الكيميائية من اصعب المشاكل التي لا يزال يتعين حلها . وينبغي للأحكام اللازمة لتسوية هذه المشكلة استبعاد أي امكانية للاحتيال ، وينبغي ان تكون ملائمة من الناحية التقنية وأن تناسب تماما الهياكل القائمة في الصناعة الكيميائية . وأخيرا ، ينبغي أن تحمي هذه الأحكام سرية المعلومات التي تقدم أثناء عمليات التفتيش . فضمان السرية يمثل بالفعل الشرط الذي لا بد منه للتعاون الفعال الذي يجب ان نحافظ عليه مع الصناعة الكيميائية . وفي هذا الصدد ، نرحب بالجهود التي بذلها مؤتمر نزع السلاح في السنوات الأخيرة للمحافظة على حوار بناء مع هذه الصناعة . كما نرحب بالمبادرة التي اتخذتها حكومة استراليا بعقد مؤتمر دولي في كانبيرا يجمع ممثلي الحكومات وممثلي الصناعة معا .

وفي أعقاب اقتراح قدمته اللجنة المخصصة أجرينا في مستهل هذا العام تفتيشا تجريبيا وطنيا في مرفق تابع لصناعتنا الكيميائية . وكنا نستهدف على وجه الخصوص تحديد الوثائق التجارية والبيانات التقنية وبرامج الكمبيوتر ذات الطابع السري التي يتعين ابلاغها إلى المفتشين كي يمكنهم الاضطلاع بعملهم على نحو ملائم . وبالاضافة إلى ذلك ، كنا نود معرفة مدى امكانية تفتيش مرفق حديث متعدد الأطراف في إطار الأحكام الجارية . وأوضح التفتيش التجريبي الذي اجريناه انه يتعين ان تتيسر للمفتشين امكانية وصول واسعة للبيانات السرية في المؤسسة الجاري تفتيشها اذا اريد ان يكون التفتيش فعالا . وأثبتت نتائج التجربة ان الاحكام الواردة في "النص المتداول" لم تطور حتى الآن بما فيه الكفاية للتحقق من مرفق حديث متعدد الاغراض . وعلى وجه الخصوص ، فهي لا تراعي المرونة التقنية المتطورة لاستخدام هذه المرافق ، مما يعني ان الانتاج ليس قابلا للتغيير خلال وقت قصير فحسب وانما ايضا قابلا للتحويل من مرفق إلى آخر . وبهدف مراعاة هذه الامكانية ، يتعين استنباط نظام يسمح بالتحقق من مرافق متعددة الأطراف يمكن ان تشكل خطرا على الاتفاقية .

وقد صمم التفتيش التجريبي الذي أجريناه ليكون تفتيشا روتينيا . ورغم ذلك ، نرى انه ينبغي للاتفاقية المقبلة ان تنص ايضا على تحقق موضعي مثل أعمال التفتيش بالتحدي وأعمال التفتيش المخصصة . وينبغي لهذين النوعين من التفتيش ان يشكلا اداة فعالة لتبديد أي شك بشأن التقيد بالاتفاقية . وان استئناف المشاورات السوفياتية ـ الامريكية حول هذه المسألة يبدو لنا بشير خير .

وهل من المستصوب إعداد اتفاقية تشمل ادق التفاصيل وجميع الاحتمالات؟ إن محاولة القيام بعملنا باتقان أكثر مما ينبغي ، قد تعيقنا عن عقد اتفاق أو قد نتوصل منها إلى معاهدة صارمة جدا تنص على اجراءات مرهقة ومعقدة . وينبغي استيفاء نص من هذا القبيل باستمرار لمراعاة التطورات التكنولوجية والتطور العلمي . وينبغي ان يترك امر صياغة قواعد مفصلة لهذا الغرض للجنة التحضيرية ، التي سيطلب منها بالتالي القيام بمهمة بالغة الاهمية .

واخيرا ، أود القول اننا مستعدون لبذل جهد خاص لدعم أعمال هذه اللجنة ، ولأن نتيح لها المرافق الأساسية اللازمة في سويسرا .

الرئيس: (الكلمة بالفرنسية): اشكر سعادة وزير الدولة في الوزارة الاتحادية للشؤون الخارجية في سويسرا على بيانه الهام وعلى ما وجهه إلى الرئاسة من رقيق العبارات . وأعطي الكلمة إلى ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، السيد باتسانوف .

السيد باتسانوف (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) (الكلمة بالروسية): بادئ ذي بدء ، أود أن أهنئكم ، يا سيدي تهنئة حارة على توليكم منصب رئاسة مؤتمرنا . وإننا على قناعة أن النجاح سيحالفكم خلال هذه الفترة الهامة جداً من أعمالنا ، وهي فترة سيتم خلالها استعراض نتائج الدورة وإعداد تقرير لتقديمه للجمعية العامة للأمم المتحدة . والوفد السوفياتي من جانبه سيبذل قصارى جهده لمساعدتكم . كما أود الاعراب عن عميق امتناننا للسفير بايارت ، سلفكم ، على مهارته في توجيه أعمال المؤتمر خلال شهر تموز/يوليه .

ويرحب الوفد السوفياتي ترحيباً صادقاً بوجود السيد كلاوس ياكوبي ، وزير الدولة في الوزارة الاتحادية للشؤون الخارجية في سويسرا ، بين ظهرانينا . وقد استمعنا ببالغ الاهتمام إلى بيانه الهام . وإن سويسرا ، وان لم تكن عضواً في مؤتمر نزع السلاح ، قدمت مساهمة هامة وبناءة لأعمال المؤتمر ، ولا سيما في مجال حظر الأسلحة الكيميائية . وإن البيان الذي أدلى به السيد ياكوبي ، وما احتواه من اعتبارات محددة ، يثبت هذه النقطة مرة أخرى . كما نقدر تماما حسن ضيافة الشعب السويسري الذي تجري على أراضيه أعمال مؤتمر نزع السلاح .

ونود أيضاً أن نرحب بزميلنا الجديد ، سفير سري لانكا ، الدكتور راسابوترام ، ونأمل في التمتع بعلاقات تعاون وثيق معه بنفس وثاقة علاقات الوفد السوفياتي مع سلفه ، السفير رودريغو .

ويؤسفنا أن نسمع أن اثنين من زملائنا البارزين سيغادراننا ـ سفير هولندا ، السيد فان شايك وسفير اليابان ، السيد يامادا . وقد يكون هذا الشعور بالأسى أنانياً على نحو ما ، ولكننا سنفتقد زميلين مؤهلين للغاية وصديقين حميمين ، ومع ذلك نتمنى لهم كل نجاح في المستقبل .

وكما يعلم المندوبون الموقرون ، فإن جنيف ، إلى جانب أعمال مؤتمر نزع السلاح ، هي مقر المحادثات السوفياتية ـ الأمريكية حول عدد من المسائل الرئيسية في مجال نزع السلاح . وإذ يضع الجانب السوفياتي في اعتباره ما يوليه أعضاء المؤتمر والأسرة العالمية قاطبة من اهتمام بالغ بهذه المفاوضات ـ حسبما يتجلى على نحو خاص في عدد من القرارات التي اعتمدتها الجمعية العامة للأمم المتحدة ـ فإنه يود توضيح ما آلت إليه المحادثات بشأن الأسلحة النووية والفضائية . ويرأس الوفد السوفياتي في المفاوضات السفير يوري نازاركين ، المعروف جيداً لدى المندوبين الموقرين ، إذ يرأس منذ سنتين الوفد السوفياتي لدى مؤتمر نزع السلاح . وأستأذنكم ، سيدي الرئيس ، بأن أسلم الميكروفون الآن إلى السفير نازاركين .

السيد نازاركين (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) (الكلمة بالروسية): السيد الرئيس ، أود بادئ ذي بدء ، أن أعرب عن امتناني لإتاحة الفرصة لي ثانية لمخاطبة مؤتمر نزع السلاح ، وإذ افعل هذا تحت رئاستكم . وأتمنى لكم كل نجاح في منصبكم الهام جداً في هذه المرحلة النهائية من دورة مؤتمر نزع السلاح .

وقد أصغيت باهتمام اليوم إلى بيان وزير الدولة في الوزارة الاتحادية للشؤون الخارجية في سويسرا ، السيد كلاوس ياكوبي ، ممثل البلد الذي نستمتع بضيافته . ويسرني أن أرى الوجوه المألوفة لزملائي وأصدقائي القدامى في هذه الغرفة ، ويسعدني أيضاً أن أرحب بممثل سري لانكا ، السفير راسابوترام ، الذي عُين منذ أن غادرت منصب ممثل أتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية لدى مؤتمر نزع السلاح . وأرجو من وفود كوبا والأرجنتين وسري لانكا وإيطاليا ابلاغ رؤسائهم السابقين الذين غادروا جنيف - السفراء كارلوس ليتشوغا وماريو كامبورا ونيهال رودريغو وآلدو بولييزي - أطيب تمنياتي لهم في حياتهم وأعمالهم المقبلة . وبالنظر إلى المغادرة الوشيكة لممثل هولندا الموقر ، السفير روبرت فان شايك ، وممثل اليابان الموقر ، السفير شوسي يامادا ، أود الإعراب عن امتناني لهما لما توطد بيننا من اتصالات ودية وتعاون جاد . وأتمنى لهما كل النجاح في منصبيهما الجديدين الهامين . وقد أحزنني أن أسمع بمرض عميد السلك الدبلوماسي في مجال نزع السلاح ، ألفونسو جارسيا روبليس ، تلك الشخصية السياسية البارزة والدبلوماسي البارع . وأتمنى له الشفاء العاجل .

ولعلكم تذكرون أن الاتحاد السوفياتي قدم في ١٥ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦ برنامجاً لضمان الأمن من خلال نزع السلاح ، والذي كان عنصره المحوري خطة للانتقال مرحلة تلو الأخرى نحو عالم خالٍ من الأسلحة النووية ، وازالة تامة للأسلحة ذات التدمير الشامل وتخفيض هائل في مستويات المجابهة العسكرية في العالم قاطبة . ولم يكن رد الفعل إزاء هذا البرنامج مطلقاً: فالبعض أيده بينما شكك فيه البعض الآخر . واتهمنا آخرون أيضاً بأننا لا نقرن القول بالفعل . ولا أنوي الآن تقديم كشف عن تنفيذ هذا البرنامج . ومع ذلك ، يمكننا أن نقول بأمان أن الإنسانية قد نجحت في التغلب على حاجز نفسي رئيسي: فلم يعد نزع السلاح النووي مجرد شعار ، وإنما أصبح حقيقة من عالم اليوم .

وقد انقضى أقل من سنتين منذ ١٥ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦ وهو تاريخ توقيع الاتفاقية السوفياتية - الأمريكية للقوات النووية المتوسطة المدى وذات المدى الأقصر . ولأول مرة في تاريخ الأسلحة النووية ، استطاع الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الأمريكية الاتفاق على إزالة فئتين من صواريخهما النووية . وقد وضعت هذه الخطوة الأولى بل والهامة على نحو خاص صوب إقامة عالم خالٍ من الأسلحة النووية

الأسس اللازمة لمزيد من التخفيضات الأعمق والأشمل ، للأسلحة النووية وغيرها على السواء . وقد أرسى عقد معاهدة القوات النووية المتوسطة المدى أساساً منهجياً وسياسياً أيضاً لتسوية المشاكل العسيرة التي تنشأ أثناء المحادثات السوفياتية - الأمريكية بشأن الأسلحة النووية والفضائية .

ولا تزال مسألة إجراء تخفيضات بنسبة ٥٠ في المائة في ترسانات الأسلحة الهجومية الاستراتيجية السوفياتية والأمريكية تحتل مقام الأولوية على جدول أعمال علاقاتنا مع الولايات المتحدة . ومن ناحية أخرى ، فإن هذه التخفيضات لا تهم هذين البلدين فحسب . فالمفاوضات بشأن الأسلحة النووية والفضائية الثنائية الطابع من حيث المشاركين والأسلحة التي تغطيها ، ذات أهمية حيوية للإنسانية قاطبة إذ أنها تشتمل على إزالة كميات جسيمة من الأسلحة النووية ذات القدرة التدميرية الهائلة التي تشكل خطراً للعالم بأسره . وبالفعل ، يصعب الآن تقسيم عملية نزع السلاح إلى نزع سلاح "ثنائي" و"متعدد الأطراف" ؛ إنها عملية واحدة تتناول مصالح الجميع دون استثناء وتقتضي من جميع أعضاء الاسرة الدولية بذل جهود متضافرة للوصول إلى أهداف محددة . والمحادثات بشأن الأسلحة النووية والفضائية ، وكذلك أنشطة مؤتمر نزع السلاح وغيره من المحافل الدولية أجزاء لا تتجزأ من هذه العملية . ويمكن ملاحظة أحد مظاهر هذا النهج في البيانات التقليدية الآن التي يدلي بها رؤساء الوفد السوفياتي إلى المفاوضات بشأن الأسلحة النووية والفضائية أمام مؤتمر نزع السلاح لإطلاع المشاركين فيه على التقدم المحرز في المحادثات . ونلاحظ بارتياح أن رئيس الوفد الأمريكي انضم هذه المرة أيضاً إلى هذه العملية المفيدة والتي لا غنى عنها . وهذه في رأينا علامة إيجابية .

ونلاحظ أنه طرأ على الحالة في العالم خلال السنوات الأخيرة تحسن تدريجي ولكنه مطرد . وتتفتح آفاق جديدة ، وتنشأ فرص حقيقية لإقامة نظام شامل من الأمن الدولي من خلال إقامة عالم خالٍ من الأسلحة النووية وخالٍ من العنف . ولا تزال عقبات كثيرة قائمة على الطريق ولكن تقدمنا تميز بالفعل بمعالم عديدة . فبيان دلهي ، الذي أعلنت فيه الهند والاتحاد السوفياتي مبادئ إقامة عالم خالٍ من الأسلحة النووية وخالٍ من العنف ، يكتسي أهمية كبيرة . وقال ميخائيل غورباتشوف في خطابه أمام الأمم المتحدة في ٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨: "إننا نشهد ولادة نموذج جديد من ضمان الأمن ، لا من خلال تكديس الأسلحة ، كما كان عليه الحال على نحو شبه دائم في الماضي ، ولكن على عكس ذلك من خلال تخفيضها على أساس الحلول التوفيقية" . وان ما يحدث من تغيرات مؤاتية في العالم حالياً سيكون له قريباً تأثير إيجابي في ميدان نزع السلاح . وإن محادثات فيينا حول تخفيضات الأسلحة التقليدية في أوروبا قد انطلقت في بداية مشجعة . والآفاق مهيئة لعقد مبكر لاتفاقية دولية بشأن الحظر العام والتام للأسلحة الكيميائية . ويؤكد التفكير السياسي الجديد نفسه بوضوح وقد أعطى بالفعل أولى ثماره .

إن الجولة الحادية عشرة من المحادثات بشأن الأسلحة النووية والفضائية ، التي استؤنفت بعد انقطاع طويل دام سبعة أشهر ، ستصل إلى نهايتها في غضون ثلاثة أيام . وسبق هذه الجولة تغير في الإدارة في الولايات المتحدة وما تلا ذلك من "مراجعة استراتيجية" . وعليه ، كان من المهم بطبيعة الحال معرفة الآراء التي سيجلبها الوفد الأمريكي إلى هذه الجولة وكيفية تأثير "المراجعة الاستراتيجية" على موقف الولايات المتحدة في المحادثات بشأن الأسلحة النووية والفضائية . وأستطيع اعلامكم بأن العمل في المفاوضات استؤنف على أساس النصوص التي كانت مطروحة على طاولة المفاوضات في آخر يوم من الجولة السابقة التي توقفت في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي . وبالطبع ، تظل نقطة انطلاق أعمالنا لحل القضايا المعلقة أوجه التفاهم التي تم التوصل إليها وانعكست في البيانين المشتركين في اجتماعي القمة اللذين انعقدا في واشنطن (١٩٨٧) وموسكو (١٩٨٨) . وبهذه الطريقة ، أمكن ضمان الاستمرارية في المفاوضات ، وهو عامل إيجابي إذ يسمح للمفاوضين بالاستناد إلى جميع ما أُنجز بالفعل ، وإلى أوجه التفاهم والصيغ التي اتفق عليها الطرفان في الماضي بصفة مؤقتة . وفي هذا الصدد ، فإن المحادثات التي جرت في أيار/مايو من هذا العام أثناء زيارة وزير خارجية الولايات المتحدة جيمس بيكر لموسكو كانت هامة للغاية . فقد مكنتنا من التصدي ، دون إضاعة الوقت ، ومنذ بدء هذه الجولة عملياً ، لمهامنا الرئيسية ، ألا وهي البحث عن حلول للمسائل المعلقة الرئيسية ومواصلة أعمال إعداد مشاريع نصوص الوثائق الجاري تحضيرها .

ويمكن وصف الوضع الراهن لهذا الجهد على النحو التالي: ان الاتفاق على التقيد بمعاهدة القذائف المضادة للقذائف التسيارية بصيغتها الموقعة في عام ١٩٧٢ وعدم الانسحاب منها لفترة محددة من الوقت يظل بالتأكيد المسألة الرئيسية ، التي ظلت محور اهتمام شديد طيلة هذه الجولة . ويؤسفني أنني لا أستطيع ملاحظة أي تقدم ذي شأن صوب حلها . ولا تزال مواقف الجانبين متباعدة . ويرتكز موقف الجانب السوفياتي إلى أن البارامترات اللازمة للاتفاق حول هذه المسألة وضعت في واشنطن في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧ . وهذا ما يعرف بصيغة واشنطن ، التي تبدو في بيان القمة السوفياتي - الأمريكي المشترك . وحسبما يوضح بيان واشنطن ، أوعز زعيما البلدين إلى وفديهما في جنيف ، بأن يعمدا مع مراعاة إعداد معاهدة حول الأسلحة الهجومية الاستراتيجية ، إلى إعداد اتفاق يلزم الجانبين بالتقيد بمعاهدة القذائف المضادة للقذائف التسيارية ، بصيغتها الموقعة في عام ١٩٧٢ ، مع مواصلتهما البحث والتطوير والاختبار عند الاقتضاء ، حسبما تجيز معاهدة القذائف المضادة للقذائف التسيارية ، وعدم الانسحاب من معاهدة القذائف المضادة للقذائف التسيارية لفترة زمنية محددة . واتُفق أيضاً على أن تبدأ محادثات مكثفة عن الاستقرار الاستراتيجي قبل انتهاء الفترة المحددة بثلاث سنوات على الأقل ، على أن يكون كل طرف حراً بعد انقضاء هذه

الفترة في أن يقرر ما يريد اتخاذه من إجراء في حالة عدم توصل الجانبين إلى اتفاق . وانسجاماً مع هذا التفاهم ، نرى أن مهمتنا في المحادثات بشأن الأسلحة النووية والفضائية تتمثل في إعداد اتفاق بشأن التقيد بمعاهدة القذائف المضادة للقذائف التسيارية بصيغتها الموقعة في عام ١٩٧٢ وعدم الانسحاب منها لفترة زمنية محددة . وإننا لا نقترح أي روابط اصطناعية ، ولكن نظراً لوجود ترابط موضوعي بين الأسلحة الاستراتيجية الدفاعية والهجومية ، فإن تخفيضاً قدره ٥٠ في المائة في الأسلحة الهجومية الاستراتيجية لا يمكن أن يتم إلا في سياق عدم وزع أسلحة في الفضاء الخارجي والتقيد بمعاهدة القذائف المضادة للقذائف التسيارية . وتتمثل المهمة في إضفاء مركز تعاهدي على صيغة واشنطن وصياغتها بلغة قانونية ملائمة .

ونرى أن النص المتعلق بالتقيد بمعاهدة القذائف المضادة للقذائف التسيارية بصيغتها الموقعة في عام ١٩٧٢ واضح في حد ذاته بما فيه الكفاية . وفي الوقت نفسه ، بغية تفادي المنازعات حول تفسير المعاهدة ، اقترحنا حلاً واقعياً يدعو إلى اتفاق على قائمة بالنبائط التي سيُحظر إطلاقها في الفضاء الخارجي إذا تجاوزت مواصفاتها حد عتبة متفقاً عليه . وفي الوقت نفسه ، يمكن للطرفين وضع تدابير ملائمة لبناء الثقة والتحقق ، بما في ذلك الاضطلاع بتبادل البيانات والتفتيش الموضعي قبل إطلاق نبائط معينة في الفضاء الخارجي ، وذلك لاستبعاد أي حالات غير واضحة تثير القلق لدى أي من الجانبين فيما يخص التقيد بالالتزامات في إطار معاهدة القذائف المضادة للقذائف التسيارية .

وتتصل مسألة عالقة أخرى بما يمكن للطرفين اتخاذه من إجراءات محتملة بعد فترة عدم الانسحاب . ويتمثل موقفنا في أن الاتفاق الذي يجب إعداده في المفاوضات الراهنة ينبغي ألا يتضمن نصاً يسمح بوزع نظم للقذائف المضادة للقذائف التسيارية على نطاق واسع ، بما في ذلك النظم المقامة في الفضاء ، بعد فترة عدم الانسحاب مباشرة . وفي رأينا ، فإن نهجاً من هذا القبيل سيحكم مسبقاً على نتيجة المحادثات المقبلة بشأن الاستقرار الاستراتيجي والتي ، وفقاً لاتفاق واشنطن ، يجب أن تبدأ قبل انتهاء فترة عدم الانسحاب بثلاث سنوات . وهناك تفاهم بأن الاتفاق بشأن النظم الدفاعية ضد القذائف المضادة للقذائف التسيارية ينبغي أن يتضمن بروتوكولاً ينص على تدابير بإمكانية التنبؤ وبناء الثقة . وبالرغم من الاختلافات الأساسية التي لا تزال قائمة بشأن جوهر الاتفاق في حد ذاته ، هناك قدر ما من التقارب في نهجي الطرفين إزاء طبيعة التدابير المعينة التي ستدرج في البروتوكول . وهذه هي تدابير إمكانية التنبؤ فيما يخص أنشطة القذائف المضادة للقذائف التسيارية التي يجريها الطرفان (تبادل البيانات بشأن الأنشطة ، وعقد اجتماعات منتظمة للخبراء ، والقيام بزيارات لمواقع التجارب) .

وتواصل العمل خلال هذه الجولة لايجاد صيغة متفق عليها لهذا البروتوكول بشأن تدابير امكانية التنبؤ . وفي الوقت نفسه ، أود أن أشير إلى أن الجانب السوفياتي لا يزال يتمسك بأنه بالإضافة إلى تدابير امكانية التنبؤ ، ينبغي للبروتوكول أن ينص أيضا على تدابير للتحقق من التقيد ، بما في ذلك عمليات تفتيش المرافق التي تثير قلقا لدى كلا الجانبين . وعلاوة على ذلك ، ينبغي للبروتوكول ان ينص على اجراء مشاورات لمناقشة الحالات التي يرى كل من الطرفين أنها تشكل خطرا على مصالحه العليا . وأثناء المناقشات ، يتعين على الجانبين الاستفادة من جميع التدابير المتاحة لديهما لتسوية الحالات على أساس مقبول لديهما معا . ومن شأن هذا أن يضمن على نحو واقعي التقيد بالالتزامات بشأن عدم الانسحاب من المعاهدة لفترة محددة .

وبغية اظهار الترابط الموضوعي بين التخفيضات في الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحدود المفروضة على نظم القذائف المضادة للقذائف التسيارية ، نقترح أن يتضمن نص المعاهدة المتعلقة بإجراء تخفيض بنسبة ٥٠ في المائة في الأسلحة الهجومية الاستراتيجية حكما بامكانية انهاء المعاهدة في حالة انتهاك معاهدة القذائف المضادة للقذائف التسيارية أو انتهاك الاتفاق بمراعاة هذه المعاهدة . ومن المؤسف اننا لم نستطع حتى الآن تحقيق تفاهم متبادل حول هذا الموضوع .

ولما كنت قد انتقلت بالفعل إلى محتويات المعاهدة بشأن الأسلحة الهجومية الاستراتيجية ، أود الاشارة إلى الحدود المفروضة على القذائف الانسيابية البعيدة المدى التي تطلق من البحر بوصفها احدى أكثر المشاكل تعقيدا التي يتعين علينا تسويتها . ومن المؤسف أننا لم ننجح حتى الآن في كسر الجمود بشأن هذه المسائل . ويستند الجانب السوفياتي في جهوده لتحديد السبل الممكنة لفعل ذلك إلى اتفاق واشنطن ، الذي ينص على الوصول إلى حل مقبول لدى الجانبين لمسألة تحديد وزع القذائف الانسيابية البعيدة المدى التي تطلق من البحر والتي تحمل أسلحة نووية . وعلى الرغم من أن هذه الحدود لن تتضمن احتساب هذه القذائف جزءاً من الحد الأقصى البالغ ٦ ٠٠٠ رأس حربي و١ ٦٠٠ وسيلة ايصال للأسلحة الهجومية الاستراتيجية ، التزم الطرفان بحدود قصوى لهذه القذائف وبالسعي إلى ايجاد تدابير فعالة ومقبولة لدى الجانبين للتحقق من الامتثال لهذه الحدود التي يمكن ان تتضمن استعمال وسائل تقنية وطنية وتدابير تعاونية وعمليات تفتيش موضعية .

إن القذائف الانسيابية النووية البعيدة المدى التي تطلق من البحر تشكل في رأينا جزءاً هاماً من الأسلحة الهجومية الاستراتيجية . وبالطبع فإن مشكلة التحقق من الحدود عليها قائمة بالفعل . وهي تتصل ، في جملة أمور ، بالحاجة إلى التمييز بين القذائف الانسيابية النووية وغير النووية التي تطلق من البحر . ومع ذلك ، نرى أنه

بالامكان التغلب على هذه المشكلة . فقد قدمنا مقترحات بشأن مجموعة من التدابير التي يمكن ان تضمن التحقق اللازم من القذائف الانسيابية البعيدة المدى التي تطلق من البحر . ويمكن أن تتخذ العملية النحو التالي: يقام مركز رصد دائم مجهز خصيصا في مرفق الإنتاج وللتحقق من عدم تجاوز القذائف المنتجة القيود الواردة في المعاهدة . وتلصق على كل منتج نهائي بطاقات تعريف فريدة في نوعها ومقاومة للعبث تفحص بواسطة أجهزة خاصة وذلك لاستبعاد استخدامها لأغراض لا تتعلق بالمعاهدة . وتنشأ مرافق خاصة للتحقق مما اذا كانت القذيفة المعينة تحمل أسلحة نووية أو أسلحة تقليدية أثناء نقلها من احد الموانىء لتركيبها على سفينة حربية . ويقتصر تركيب القذائف الانسيابية التي تطلق من البحر ، رهنا بالتحقق الملائم ، على طرازات من الغواصات والسفن الحربية متفق عليها ومحددة على وجه الدقة . ويحظر تركيب مثل هذه القذائف على سفن حربية أو غواصات أخرى . ومن شأن هذا أن يسهل التحقق ، وفي رأينا ستتيح العملية بكاملها ، بما في ذلك إمكانية اجراء التفتيش على متن الغواصات والسفن الحربية السطحية ضمانا تاما بتعذر التهرب من اجراءات التحقق أو التحايل عليها .

وفي وجه ما أشير من اعتراضات ضد النظام ، وهي اعتراضات تتعلق في المقام الأول بإمكانية اجراء زيارات للسفن الحربية ، اقترحنا استعمال وسيلة تحقق عن طريق الاتصال عن بعد للتأكد من وجود أسلحة نووية على متن سفينة معينة وبالتالي تقليص الحاجة الى إجراء تفتيش موضعي . وبغية استنباط وسيلة من هذا القبيل ، اقترحنا تجربة حكومية دولية ؛ وبما ان الولايات المتحدة رفضت الاقتراح ، أجرينا مؤخرا اختبارا على أساس غير حكومي - في إطار اتفاق بين اكاديمية العلوم لدينا ومجلس الدفاع عن الموارد الطبيعية التابع للولايات المتحدة . وأجريت التجربة في البحر الأسود على متن الطراد سلافا المجهز بقذائف . وكان أحد أجهزة اطلاق القذائف يحتوي على قذيفة ملقمة بسلاح نووي ، بينما كانت أجهزة الاطلاق الأخرى فارغة . واستخدمت أدوات لقياس اشعاع النيوترون واشعاع غاما من النوع السالب ، تستشعر الاشعاع ولكن لا تبعثه . وثبت أن جميع البيانات التي سجلتها الأجهزة السوفياتية والامريكية متطابقة بالفعل حتى أدق التفاصيل . وثبت بوضوح وجود رأس حربي نووي في أحد أجهزة الاطلاق وعدم وجود مثل هذه الرؤوس الحربية في أجهزة الاطلاق الأخرى .

وأثبتت التجربة بصورة أساسية صلاحية وفعالية أساليب الاتصال السوفياتية والامريكية على السواء للتحقق من وجود الأسلحة النووية . وإضافة إلى ذلك ، أثبتت نبائطنا المحمولة على طائرة هليكوبتر بكل وضوح امكانية اجراء تحقق عن بعد يعول عليه من مسافة ٦٠ إلى ٧٠ متراً من السفينة . واتفق الخبراء الامريكيون والسوفيات على السواء أنه حتى باستعمال التكنولوجيات المتوافرة حاليا ، فإن الأساليب المستعملة أثناء التجربة تتيح فرصا طيبة لتطوير أجهزة للتحقق عن بعد من وجود أسلحة نووية في البحر .

ومع أن العمل لا يزال في مرحلته الأولية ، فإنه يسير في الإتجاه الصحيح . ويمكن تعزيز حساسية الأجهزة أو التعجيل في تجهيز البيانات ، مما يجعل العملية أكثر عولا . ويشير المتشككون إلى أنه لم تكن توجد على الطراد سلافا وحدة دفع نووي ، وبالتالي لا يوجد اشعاع خلفي يمكن ان يعيق اكتشاف الاشعاع . وبالإضافة إلى ذلك ، كان جهاز الاطلاق على سطح السفينة دون أي حجاب واق . وبالطبع ، لو وضع جهاز اطلاق تحت سطح السفينة وتمت وقايته بالرصاص على سبيل المثال ، سيكون اكتشافه أكثر صعوبة . ومع ذلك ، يرى خبراؤنا أنه يمكن استحداث نبيطة أكثر حساسية على أساس الطريقة القائمة يمكن أن تكشف وجود أسلحة نووية في أي بيئة . إنها مسألة تحسين تكنولوجي . ونرى انه يمكن حل مشكلة التحقق من القذائف الانسيابية التي تطلق من البحر ، ولكن سيتطلب هذا مناقشات جادة ومفصلة . ويحدونا الأمل في أن يتمكن الجانبان من التصدي بجدية لهذه المهمة في الجولة القادمة .

واثبتت المناقشات في الجولة الحالية بشأن قواعد عدّ القذائف الانسيابية البعيدة المدى التي تطلق من الجو والمحمولة على قاذفات القنابل الثقيلة أنها مشجعة على نحو أكثر . وقد طرحنا آراء جديدة نعتقد أنها تمهد الطريق امام ايجاد حل لهذه المسألة . والمنطلق الأساسي الكامن وراء هذه الآراء هو الرغبة في التأكد من أن الحدود الإجمالية المتفق عليها في الاتفاقات المقبلة - في هذه الحالة بالذات السقف البالغ ٦ ٠٠٠ رأس حربي - تتضمن جميع ما ينبغي تضمينه ، لا أكثر ولا أقل . ووفقا للنهج الذي نقترحه ، ستخضع للعدّ جميع كمية القذائف الانسيابية النووية البعيدة المدى التي تطلق من الجو والمجهزة من أجلها بالفعل قاذفات القنابل الثقيلة . وبالطبع ، سيتم أيضا وضع ترتيبات تحقق ملائم . ونعتقد أنه لا توجد أسباب البتة للتخلي عن الاتفاق الذي تم التوصل اليه سابقا بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي حول عتبة مدى قدرها ٦٠٠ كيلومتر ، تصنف القذائف الانسيابية التي تتجاوزها بوصفها قذائف بعيدة المدى وتعتبر من فئة الأسلحة الهجومية الاستراتيجية . ونتطلع إلى رد بنّاء من الجانب الامريكي بعد ان يدرس على نحو ملائم النهج الذي نقترحه .

ان الوفد السوفياتي ، وهو يواصل البحث الفعّال عن حلول مقبولة لدى الجانبين لمشكلة القذائف التسيارية المتنقلة العابرة للقارات ، طرح العديد من الآراء الجديدة التي نرى انها يمكن ان تساعد على حل مسألة التحقق من الحدود المفروضة على هذا النوع من الأسلحة الهجومية الاستراتيجية . وترتكز هذه الآراء إلى أوجه التفاهم ذات الصلة الواردة في "مجالات الاتفاق" التي تم التوصل اليها في موسكو في عام ١٩٨٨ . ونتطلع إلى حوار مثمر حول هذه المسألة .

وسوف اتناول بايجاز مسألة القذائف التسيارية الثقيلة العابرة للقارات . نتيجة لقمة واشنطن في عام ١٩٨٧ ، اتفق الجانبان على ان يكون الحد الأعلى للقذائف التسيارية الثقيلة العابرة للقارات ٥٤٠ ١ قذيفة ورؤوسها الحربية ٥٤٠ ١ رأسا . وأعيد تأكيد هذا الاتفاق في لقاء قمة موسكو في ١٩٨٨ ولم يعد موضع نقاش . ولكن مراعاة لدواعي قلق معينة لدى الولايات المتحدة بشأن موضوع القذائف التسيارية الثقيلة العابرة للقارات ، اتخذنا عددا من الخطوات واضعين نصب الأعين دواعي القلق هذه . وتواصل العمل بشأن الأحكام في المعاهدة المقبلة والوثائق المرافقة لها المتصلة بمسألة التحقق . ويدعو الجانب السوفياتي إلى أوسع وأنجع تحقق ممكن من الامتثال للتقييدات والموانع التي تشمل جميع أنواع الأسلحة الهجومية الاستراتيجية التي ستغطيها المعاهدة . وعلى وجه الخصوص ، نظرنا بالتفصيل في هذه الجولة في مسألة "عمليات تفتيش المواقع المشبوهة" (وهي مماثلة تقريبا لعمليات التفتيش بالتحدي في إطار اتفاقية الأسلحة الكيميائية) . وإن الصعوبات التي واجهتنا في هذا المجال تشبه حقا الصعوبات القائمة في مجال حظر الأسلحة الكيميائية . وهي مماثلة ولكنها ليست مطابقة . وفي هذا المجال أيضا اتخذ الجانب السوفياتي خطوات لتضييق شقة الخلافات التي تفصل بين الوفدين .

وهكذا أوجزت الحالة بشأن المسائل الهامة التي لا تزال معلقة في المفاوضات حول الأسلحة النووية والفضائية . وتوازيا مع جهود ايجاد حل لهذه المشاكل ، تواصل العمل طيلة الجولة بشأن مشاريع المعاهدة المتعلقة بالأسلحة الهجومية الاستراتيجية ، ومذكرة قاعدة البيانات ، وبروتوكول عمليات التفتيش والبروتوكول بشأن تحويل أو إزالة الأسلحة الهجومية الاستراتيجية . وان ما يدور في ذهني هو صياغة احكام المعاهدة التي لا تحتاج إلى قرار سياسي ووضعها في صيغة رسمية . وينطوي هذا على تحسينات تحريرية واتفاق حول التفاصيل التي هي في كثير من الحالات ذات طابع تقني أو أسلوبي . ومع ذلك ، يشكل هذا جزءاً أساسيا وشاقا جدا من العملية الاجمالية لصياغة الصكوك المقبلة . ويسرني أن ألاحظ أننا أحرزنا خلال هذه الجولة تقدما ملحوظا بشأن جميع هذه الصكوك ، وخصوصا بشأن أحكام التحقق وبروتوكول عمليات التفتيش ، حيث أبدى الجانبان عزما على التماس صيغة مقبولة لديهما معا ، نتيجة ما ساد المحادثات من جو بنّاء وجاد .

ومع ذلك أود أن أشير إلى مسألة أخرى ، لا تتصل مباشرة بمضمون الوثائق الجاري التفاوض بشأنها في المحادثات . إنه اقتراح وردنا من الجانب الأمريكي لاستنباط وتنفيذ تدابير معينة للتحقق والاستقرار قبل عقد المعاهدة بشأن الأسلحة الهجومية الاستراتيجية . ويتناول الاقتراح بصورة أساسية تدابير اختبارية وفي بعض الحالات عمليات تفتيش اختباري ، من شأنها أن تسهل إعداد المعاهدة . وخلال هذه

الجولة ، التمسنا توضيحاً بشأن تفاصيل هذه المقترحات الأمريكية ، ونعكف الآن على دراسة التوضيحات . وعموماً ، فإن فكرة تطبيق أساليب التحقق عن طريق الإجراءات الاختبارية فكرة مفيدة ولهذا السبب اقترح الاتحاد السوفياتي خلال المداولات بشأن حظر الأسلحة الكيميائية في مؤتمر نزع السلاح إجراء سلسلة من عمليات التفتيش الاختباري في المرافق التي تنتج مواد كيميائية معينة . وأود أن أشير إلى أننا قدمنا في الماضي مقترحات مماثلة فيما يخص الأسلحة الهجومية الاستراتيجية .

وقد أشرت سابقاً إلى اقتراحنا بشأن تجربة مشتركة تتناول التحقق من القذائف الانسيابية البعيدة المدى التي تطلق من البحر . وإضافة إلى ذلك ، اقترحنا عمليات تفتيش اختباري للتحقق من عدد القذائف الانسيابية التي تطلق من الجو والتي تعزى بالضرورة إلى قاذفات القنابل الثقيلة . ومن الناحية الأساسية ، يتيح الاقتراح ، قبل عقد المعاهدة ، للمفتشين السوفيات على قاذفات القنابل الثقيلة الأمريكية ، والمفتشين الأمريكيين على قاذفات القنابل السوفياتية ، تنفيذ أساليب تحقق اختباري تهدف إلى تحديد العدد الفعلي من القذائف الانسيابية التي بوسع قاذفة قنابل ثقيلة معينة حملها . وللأسف ، لم يقبل الجانب الأمريكي أياً من الاقتراحين . ولا بد من الإشارة إلى أنه كجزء من تنفيذ معاهدة القوات النووية متوسطة المدى ، يجري حاليا ما يعتبر بمثابة اجراءات اختبارية من خلال أساليب الرصد المتواصلة في مرافق إنتاج في فوتكنسك في اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية وفي الولايات المتحدة في ماغنا ، بحيث لا يكتفي المفتشون الأمريكيون بتفتيش القذائف اس اس-٢٠ المتوسطة المدى فحسب وإنما أيضاً القذائف التسيارية العابرة للقارات اس اس-٢٥ التي تُصنع في معمل فوتكنسك .

والآن عودة إلى الاقتراح الأمريكي ، أود أن أذكر أننا نجري حالياً تحليلاً متأنياً لجميع جوانبه . ونود في المقام الأول استرعاء الاهتمام إلى أن إعداد وتنفيذ هذه التدابير الاختبارية ينبغي ألا يعيق الجهود لاستكمال أعمال الصياغة وعقد المعاهدة بشأن الأسلحة الهجومية الاستراتيجية ، وهو رأي نعتقد أن الجانب الأمريكي يشاطرنا إياه . ونرى أنه يمكننا المضي قدماً على مسارين متوازيين ، بحيث نعد أحكام المعاهدة وفي الوقت نفسه تنفيذ الاجراءات الاختبارية التي تتعلق بنظم التحقق . ومن المهم ألا يستخدم أي من الجانبين اختبار وسائل التحقق لغرض جمع المعلومات عن أسلحة الجانب الآخر . وبعبارة أخرى ، يجب مراعاة المعاملة بالمثل . فإذا كانت تدابير التحقق الاختبارية ستطبق على بعض الأسلحة السوفياتية ، عندئذ ينبغي تطبيق تدابير مماثلة على الأسلحة الأمريكية . وعلى وجه الإجمال ، سيكون من المفيد تطبيق فكرة أعمال التفتيش الاختبارية على جميع الأحكام التي تشكل جزءاً من الاتفاقات المقبلة .

وستعقد غداً الجلسة العامة الختامية في المحادثات بشأن الأسلحة النووية والفضائية . وسيجري في ٧ آب/أغسطس تبادل النصوص المستوفاة من الوثائق الجاري التفاوض بشأنها ، وبالتالي نصل إلى نهاية الجولة . ولم يعين بعد تاريخ محدد لبدء الجولة التالية ، ولكن من المفهوم أنها ستبدأ مباشرة بعد اجتماع وزيري خارجية اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والولايات المتحدة في أيلول/سبتمبر من هذا العام . ونتطلع إلى الاستفادة استفادة تامة من التوقف المقبل لجعل الجولة التالية من المحادثات مثمرة قدر الامكان .

وختاماً ، أود الإعراب عن ارتياحنا للجو الجاد في المحادثات بشأن الأسلحة النووية والفضائية ، ولإقامة اتصالات عمل وثيقة بين وفدي الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي ، على مستوى رئيسي الوفدين وعلى المستويات الأخرى على السواء ، وهو أحد الشروط الأساسية للمفاوضات الناجحة .

الرئيس (الكلمة بالفرنسية): أشكر رئيس الوفد السوفياتي في المفاوضات الثنائية بشأن الأسلحة النووية والفضائية ، السفير يوري نازاركين ، على ما قدمه من معلومات بشأن حالة المفاوضات . كما أود أن أشكر السيد باتسانوف على بيانه التمهيدي وعلى ما وجهه إلى الرئاسة من رقيق العبارات . وأعطي الكلمة الآن إلى ممثل الولايات المتحدة الأمريكية ، السفير فريدرسدورف .

السيد فريدرسدورف (الولايات المتحدة الأمريكية) (الكلمة بالانكليزية): السيد الرئيس ، يود وفد الولايات المتحدة أن ينضم إلى أولئك الذين وجهوا التهنئة لكم على تبوئكم رئاسة مؤتمر نزع السلاح لشهر آب/أغسطس . وفي ظل توجيهكم الحكيم والبارع ، يمكننا بكل يقين أن نتوقع دورة مثمرة ستعزز أعمالنا في شتى مجالات مساعي المؤتمر . ويسرنا على نحو خاص أن تكون للمؤتمر مثل هذه الرئاسة المحنكة خلال الفترة الهامة من كتابة التقارير . وغني عن البيان أنكم ستحظون بتعاون وفدي الكامل في جميع المجالات .

كما أود أن أنتهز هذه الفرصة للاعراب عن التقدير للسفير بايارت لما أبداه من توجيه فعال لاعمال المؤتمر أثناء رئاسته في تموز/يوليه . وأثناء توليكم منصبكم ، سيدي السفير ، قدمتم العديد من المساهمات المفيدة لأعمالنا وأتحتم نفاذ بصيرة بالغة الأهمية لتطوير جدول أعمالنا . وأود أيضاً أن أشكر المتحدث الأول في جلستنا العامة اليوم ، السيد كلاوس ياكوبي ، على كلمته النيِّرة . والسيد ياكوبي الذي كان سفيراً سابقاً لدى بلدنا يحظى باحترام بالغ وهو الآن وزير الدولة الموقر للشؤون الخارجية في سويسرا ، هو مضيفنا جميعاً في المؤتمر . وإنني ووفدي نقدر

تقديراً عالياً جداً ما تبذله الحكومة السويسرية من جهود كبيرة لتسهيل أعمال هذا المؤتمر من الناحيتين المادية والادارية على السواء . وكما أثبتت كلمتكم سيدي الوزير ، فإنكم وحكومتكم مهتمون بالغ الاهتمام أيضاً بتقديم مساهمة موضوعية كذلك . وقد أصغينا بعناية إلى كلمتكم وسندرسها بما تستحقه من بالغ العناية فيما يخص أعمال مؤتمرنا . وأود أيضاً أن أضم صوتي إلى الآخرين للترحيب بزميلنا الجديد من سري لانكا ، متمنياً له النجاح ومؤكداً له ولوفده تعاوننا . كما أحطنا علماً برحيل صديقينا وزميلينا الحميمين ، السفيرين فان شايك وتشوسي يامادا .

وقد استمعنا للتو إلى تقرير صديقنا وزميلنا السابق ، السفير نازاركين ، بشأن وجهة النظر السوفياتية عن التطورات في الجولة الأخيرة من المحادثات في المفاوضات الثنائية بين الولايات المتحدة واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية حول تخفيضات الأسلحة النووية ، وحول المسائل المتعلقة بالدفاع والفضاء . وأود في هذا الوقت أن أقدم لكم ولزملائنا السفيرين ريتشارد بيرت وهنري كوبر . إن السفير بيرت ، رئيس وفد الولايات المتحدة في محادثات الأسلحة النووية والفضائية ، أكمل للتو جولته الأولى بوصفه كبير المفاوضين عن الولايات المتحدة . ويأتي إلى جنيف بعد حياة عملية مرموقة في السياسة الخارجية على المستويات العليا لحكومتنا ، وكان حتى وقت قريب جداً سفيراً لدى جمهورية ألمانيا الاتحادية . والسفير كوبر ، وهو المفاوض عن الولايات المتحدة في المحادثات الثنائية بشأن المسائل الدفاعية والفضائية ، يتمتع بخبرة طويلة في معالجة هذه المسائل على المستويات العليا في سلاح الطيران وفي وكالة مراقبة الأسلحة ونزع السلاح . وباعتباره مخضرماً في هذه المفاوضات منذ أن بدأت في عام ١٩٨٥ ، فانه يضيف إلى عمله فهماً عميقاً للتشعبات السياسية والتقنية لهذا الموضوع المعقد .

وسيكون السفير بيرت هو المتحدث الأول ، وسيعرض آراء الولايات المتحدة حول جولة المحادثات الوشيكة الاستكمال بشأن التخفيضات في الأسلحة النووية الاستراتيجية . ومن ثم سيناقش السفير كوبر وجهة نظرنا حول أحدث التطورات في المفاوضات الدفاعية والفضائية . واستأذنكم ، سيدي الرئيس ، بأن أقدم أولاً السفير بيرت .

السيد برت (الولايات المتحدة الأمريكية) (الكلمة بالانكليزية): أود أن أشكر السفير فريدرزدورف على انه قدمني إليكم ، وأن اقول لكم مبلغ سروري لوجودي هنا اليوم لأستعرض ، مع الأعضاء وغير الأعضاء المشاركين في مؤتمر نزع السلاح ، آخر التطورات فيما يتعلق بمحادثاتنا الثنائية النووية والفضائية . السيد الرئيس بن هيمة ، علمت أنكم قد توليتم منذ قليل رئاسة المؤتمر في شهر آب/أغسطس . انني أعرب لكم عن آمالي وأطيب تمنياتي من أجل دورة ناجحة ومثمرة أثناء فترة رئاستكم . ويسرني أيضا أن أرى بعض الأصدقاء القدامى حول المنضدة ، بمن في ذلك وزير الدولة السيد جاكوبي ، الذي عمل سفيرا لامعا لسويسرا لدى الولايات المتحدة . كما أود أن أضيف ملاحظة شخصية . خلافا لنظيري السوفياتي هذه هي المرة الثانية فقط في حياتي أوجد فيها في هذه الغرفة - المرة الأولى كنت مرافقا للسيد جورج بوش ، الذي كان حينذاك نائبا لرئيس الجمهورية ، وذلك في عام ١٩٨٤ ، عندما طرح مقترح الولايات المتحدة الداعي إلى فرض حظر عالمي النطاق على الأسلحة الكيميائية . وإنني موقن ، متحدثا بصفتي الشخصية ، بأن جورج بوش يرغب في العودة إلى هذه القاعة يوما ما للترحيب بإبرام هذا الاتفاق الهام .

لقد كانت الجولة الحادية عشرة من مفاوضات "ستارت" (محادثات تخفيض الأسلحة الاستراتيجية) بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي مسعى مفيداً وبناء . وشرعت الولايات المتحدة في معالجة هذه الجولة بوصفها مهمة استطلاعية ، وسعت إلى توضيح مواقف كلا الطرفين فيما يتعلق بسياساتهما وإلى إعادة تأكيد الهيكل الرئيسي لمشروع معاهدتنا المشترك . والواقع هو أننا نشعر أننا حققنا أكثر من ذلك في مجالات كثيرة ، بما في ذلك المجال البالغ الأهمية المتمثل في أن يكون هناك نصاً على تحقق فعلي .

لقد أجريت مع نظيري السوفياتي استعراضا شاملا للأحكام الأساسية للمعاهدة والقضايا التي لم يبت فيها بعد . وهو مفاوض متمرس ويرأس فريقا من المحترفين يتصف بالخبرة الفنية الجيدة الأساس . وأعتقد أننا قد أقمنا علاقة عمل متينة ، على الرغم من أنه قد أثبت بصورة حاسمة أثناء هذه الجولة أنه لاعب تنس أكثر براعة مني إلى حد كبير . كما حدث تقديم تنازلات متبادلة على نحو جيد على مستوى الأفرقة العاملة فيما يتصل بالمعاهدة وبروتوكولاتها ، التي تشتمل معا على مشروع النص المشترك لمحادثات تخفيض الأسلحة الاستراتيجية (ستارت) . وعقد الجانبان مباحثات ومناقشات قيّمة حقا لبدائل شتى . وقمنا معا بتحسين النص وإزالة الأقواس وتضييق نطاق خلافاتنا بطرق صغيرة الشأن لكنها هامة .

وفي رأيي أن العملية كانت جادة وخالية من الجدال وموجهة نحو الجوهر لا نحو البلاغة . وجرت مبادلات مفيدة في جميع المجالات . ورغم أنه ما زالت تفصل بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي بعض الخلافات الهامة في هذه المفاوضات ، فإنني أعتقد أن الجانبين يتفهمان بشكل أوضح إثر هذه الجولة ، الأساس المنطقي الذي يستند اليه الموقف التفاوضي لكل منهما ، ويقدرانه تقديرا أفضل . ومن ثم فإنني أعتقد أنني وزميلي السوفياتي قد تمكنا من إرساء الأساس لما آمل أن يصبح مناقشة منتجة بشأن محادثات تخفيض الأسلحة الاستراتيجية (ستارت) بين وزير خارجية الولايات المتحدة بيكر ووزير خارجية الاتحاد السوفياتي شيفاردنادزه في الشهر القادم في الولايات المتحدة .

وقبل أن أتناول بعض المسائل التي تركزت عليها مناقشاتي مع السفير نازاركين ، أود أن أعلق على المبادئ المهيمنة التي استرشد بها فريق المفاوضات التابع للولايات المتحدة في الجولة الحادية عشرة ، والتي ستكون ذات أهمية مماثلة في الجولات المقبلة . وقد عادت الولايات المتحدة الى محادثات جنيف بتعهد ثابت من الرئيس بوش بأننا "سوف نعمل بنشاط من أجل تحقيق اتفاقات منصفة وبعيدة الأثر تعزز السلم . لا شئ يعلو على ذلك من حيث الأولوية" .

وقد أجرت ادارة بوش ، في أيامها الأولى ، استعراضاً شاملاً للسياسات الأمريكية للأمن وتحديد الأسلحة . ونتيجة لهذا الاستعراض ، استنتج الرئيس أن الهدف الأساسي لتحديد الأسلحة الاستراتيجية هو التوصل الى وضع اتفاقات يمكن التحقق منها وتقلل من خطر نشوب حرب . وفي الامكان التقليل من خطر نشوب حرب نووية بإيجاد توازن نووي أكثر استقراراً ، يعزز فيه الردع ويسوده وضع من استقرار الأزمات . ويوجد مثل هذا الوضع عندما يثني كل من الجانبين عن تسديد الضربة الأولى لأن التكاليف والمخاطر المتصلة بمثل هذا الهجوم تفوق بدرجة واضحة أية منفعة يمكن تصورها . وعليه ، فإن أحد العناصر الجوهرية للابقاء على استقرار الأزمات هو امتلاك قوات قادرة على البقاء وعلى القيام بعمليات انتقامية . وبهذا المعنى ، من المهم تذكر أن تحديد الأسلحة لا يمكنه الا أن يتمم التدابير من جانب واحد التي يجب اتخاذها للابقاء على ردع فعال ، لا أن يحل محل هذه التدابير .

اننا نعتقد أن اجراء تخفيضات كبيرة في القوات الاستراتيجية بإمكانه أن يعزز الاستقرار إذا ما طبقت هذه التخفيضات تطبيقاً صحيحاً . والأحكام التي بإمكانها أن تؤدي الى زيادة الاستقرار هي الأحكام التي من شأنها: أولا ، أن تقلل سهولة تعرض القوات للهجوم ، حيث ، كما قلت تواً ، ان القوات القادرة على البقاء تقلل من الحوافز على تسديد الضربة الأولى ؛ ثانيا ، ان تزيد الشفافية ، لأن الاستقرار يتعزز بزيادة الصراحة فيما يتعلق بحجم وطبيعة القوات والأنشطة الاستراتيجية لكل من الطرفين ؛ وثالثا ، ان يعزز قابلية التنبؤ ، لأن الاستقرار يزداد بتقليل عدم اليقين من تطور قوات كلا الجانبين مستقبلاً .

لقد أسفرت مفاوضات "ستارت" حتى الآن عن مشروع مطول ومشترك لنص معاهدة يبين مجالات الاتفاق وعدم الاتفاق . وفي مستهل هذه الجولة ، أعدنا تأكيد اعتزامنا المضي قدماً على أساس مشروع النص المشترك الحالي . وأعدنا ، على وجه الخصوص ، تأكيد استمرار قبولنا لهيكل الحدود والحدود الفرعية التي سبق الاتفاق عليها وهي ١ ٦٠٠ من أجهزة إطلاق الأسلحة الهجومية الاستراتيجية ؛ ٦ ٠٠٠ رأس حربي قابل للاعلان عنه ؛ ٤ ٩٠٠ رأس حربي مُركّب على قذائف تسيارية عابرة للقارات وقذائف تسيارية تطلقها الغواصات ؛ ١ ٥٤٠ رأس حربي مركب على ١٥٤ قذيفة تسيارية ثقيلة ؛ وتخفيض بنسبة ٥٠ في المائة تقريباً في الحمولة الاطلاقية للقذائف التسيارية السوفياتية . ورغم أننا نؤكد من جديد تأييدنا للحدود العددية الأساسية المتفق عليها وغيرها من مواقف الولايات المتحدة في مشروع النص المشترك ، فقد احتفظنا بالحق في اقتراح أفكار جديدة وغير ذلك من التغييرات التي نعتقد أنها ستسهم في تعزيز إمكانية البقاء والاستقرار .

وضماناً لأن تستمر فعالية التحسينات في مجال قابلية القوات على البقاء استمراراً طويل الأجل ، يجب أن تكون متزنة ، مع اشتراط أن يكون حجم وطبيعة القوات الاستراتيجية الحالية والمتطورة شفافين وقابلين للتنبؤ بهما ، وأن تكون الاتفاقات قابلة للتحقق منها على نحو فعال . وتوفر القذائف التسيارية المتحركة العابرة للقارات مثالاً مناسباً على ذلك: فمن الواضح أن نفس جانب القذائف التسيارية المتحركة العابرة للقارات الذي يجعلها أكثر قابلية للبقاء - أي كونها متحركة - يعقد أيضاً التحقق الفعال .

ان موقف الولايات المتحدة بشأن حظر القذائف التسيارية المتحركة العابرة للقارات ما زال دون تغيير في الوقت الراهن . فقرارنا بشأن القذائف المتحركة يتوقف جزئياً ، بالطبع ، على التأييد الذي يلقاه في كونغرس الولايات المتحدة برنامج رئيس الجمهورية لتحديث القذائف التسيارية العابرة للقارات . ورغم ذلك ، فقد بيّنا للجانب السوفياتي أننا مستعدون لإعادة النظر في موقفنا بشأن السعي إلى فرض حظر ، في ضوء ما نشره السوفيات خلال السنوات العديدة الماضية من قذائف تسيارية متحركة عابرة للقارات يزيد عددها عن المائة ، اذا ما استطاع الجانبان الاتفاق على نظام يسمح بالتحقق الفعال من الحدود العددية المفروضة على شبكات القذائف التسيارية المتحركة العابرة للقارات . وعلى الرغم من أنه لا يزال هناك عمل كثير يتعين القيام به ، فقد أسفرت الجولة الحادية عشرة عن توضيحات هامة للشروط والقيود الواجب فرضها على الشبكات المتحركة ، سواء بواسطة الطرق أو السكك الحديدية .

وكجزء من جهدنا التفاوضي الشامل ، وكمثال بارز على الأفكار الجديدة التي جاءت بها الولايات المتحدة الى الجولة الحادية عشرة ، اقترحت الولايات المتحدة أن

يبذل الجانبان ، جانب الولايات المتحدة والجانب السوفياتي ، جهداً خاصاً في سبيل الاتفاق على تدابير معينة للتحقق والاستقرار مستخلصة من المقترحات المطروحة سابقاً من كلا الجانبين ، وفي سبيل البدء في تنفيذ هذه التدابير في أقرب وقت ممكن . ولا يلزمني أن أشدد لكم على الدور الرئيسي الذي يؤديه التحقق في الاتفاقات الحديثة لتحديد الأسلحة . وأن مبادرتنا المتعلقة بالتحقق والاستقرار هي اعتراف بهذه الحقيقة .

وعلى وجه التحديد ، وعملاً بتوجيه الرئيس ، اقترحت على السوفيات أن يركز الآن مفاوضو "ستارت" على التدابير التالية للتحقق والاستقرار ، التي ستتجلى بشكل أو بآخر في المعاهدة النهائية لمحادثات تخفيض الأسلحة الاستراتيجية . أولا ، نريد أن نرى الانشاء الفوري والمتبادل لرصد مستمر لمحيط ومداخل مرافق معينة لانتاج القذائف التسيارية في الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي لتحسين ثقتنا في دقة قوائم الجرد المعلن عنها للقذائف التسيارية المتحركة . ثانيا ، التبادل السريع والمتبادل لبيانات مختارة عن القوى النووية لكل من البلدين لمساعدتنا على وضع إجراءات تفتيش مناسبة للإعانة على التحقق من تنفيذ معاهدة "ستارت" . ثالثا ، وقف استخدام الشفرة في القياسات المتعلقة بالقذائف التسيارية لابلاغ هذه القياسات عن بعد والكف عن رفض اعطاء البيانات عن عمليات اطلاق معينة لقذائف تسيارية عابرة للقارات وقذائف تسيارية مطلقة من الغواصات ، بحيث يفهم كل من البلدين على نحو أفضل التطورات الجديدة في قوى البلد الآخر . رابعا ، الاضطلاع عملياً بعمليات تفتيش متبادلة لاعطاء أمثلة لاجراءات التحقق من أن عدد المركبات العائدة على قذائف تسيارية محددة موجودة حالياً لا يتجاوز العدد الذي اتفقت الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي على إسناده الى هذا النوع من القذائف . ونحن نرى أن الاضطلاع ببيان عملي متبادل يمكن أن يساعد المتفاوضين على وضع أحكام سليمة للتفتيش من أجل عمليات التفتيش الدخلية هذه التي لم يسبق لها مثيل . خامسا ، البيان العملي المتبادل للتكنولوجيات من أجل إيجاد معيِّنات فريدة على القذائف التسيارية ، وهي عملية يشار اليها في كثير من الأحيان ب "تعيين النوع" تيسيراً للمبادلات التقنية بشأن نهوج واعدة .

واضافة الى هذه التدابير الخمسة ، تعتقد الولايات المتحدة أن كلا البلدين يمكن أن يجنيا منفعة بالاتفاق على تدبيرين إضافيين ، من شأنهما وإن كانا لم يسبق مناقشتهما في مفاوضاتنا ولن يكونا هما نفساهما جزءاً من معاهدة "ستارت" ، ان يعززا الاستقرار الاستراتيجي بوصفهما تدبيرين متفق عليهما على حدة . التدبير الأول هو اننا مستعدون ، إثر ما اقترحه الاتحاد السوفياتي على وزير الخارجية جيمس بيكر في الصيف الماضي ، لمعالجة مشكلة القذائف التسيارية المطلقة من الغواصات بفترات تحليق قصيرة ، تشمل ما يشير إليه البعض بعمليات التحليق ذات المسار المنخفض . والتدبير الثاني هو أننا نقترح أيضاً أن ينفذ البلدان مقترحاً ، نوقش في رسائل سبق تبادلها ، تقوم فيه الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي بإشعار بعضهما بإجراء تدريب استراتيجي رئيسي واحد سنوياً .

إن مبادرة الرئيس فيما يتعلق بالتحقق وتحقيق الاستقرار تكمّل العمل المنجز حتى الآن في جنيف . وتستهدف هذه المبادرة تعجيل مفاوضات "ستارت" ، لا تأخيرها . وستتضمن معاهدة "ستارت" أحكام تحقق لم يسبق لها مثيل . ومن المهم أن يتم في وقت مبكر تفهم ما هية المشاكل ، كيلا تطوّل مدة المفاوضات بقضايا تحقق تقنية غير محلولة . وإن سرعة تنفيذ هذين التدبيرين سوف تساعد البلدين على اكتساب خبرة في اجراءات التحقق كي يتسنى لنا صياغة أحكام واقعية في جنيف .

ولا تريد الولايات المتحدة أن تكون مبادرتنا صفقة اجمالية تقبل أو ترفض . وفي حين أننا نرغب في التوصل الى اتفاق بشأن كل من التدابير ، فاننا مستعدون لتناول التدابير التي يكون السوفيات على استعداد لمناقشتها وحدها . وعلاوة على ذلك ، تريد الولايات المتحدة أن يكون كل تدبير تبادلي تماماً ، وبالتالي أن ينطبق على حد سواء على كلا البلدين . وقد أجرينا حتى اليوم مناقشات استكشافية مع الجانب السوفياتي سمحت لنا أن نصف مبادرتنا بقدر أكبر من التفصيل . ونتوقع أن تحتل المبادرة مكاناً بارزاً في الاجتماعات التي ستعقد في الشهر المقبل بين وزيري خارجية البلدين .

لقد أجريت مناقشات مفصلة مع نظيري السوفياتي بشأن مجالات بارزة يختلف فيها الجانبان ، وهي: وضع حد ثانوي للرؤوس الحربية للقذائف التسيارية العابرة للقارات ؛ والقذائف التسيارية الثقيلة العابرة للقارات ؛ والقذائف الانسيابية المطلقة من الجو وقاذفات القنابل الثقيلة ؛ والقذائف الانسيابية المطلقة من البحر ؛ وربط محادثات تخفيض الأسلحة الاستراتيجية ("ستارت") بمعاهدة الحد من شبكات القذائف المضادة للقذائف التسيارية . وكانت هذه المناقشات صريحة وموضوعية ، ولم تكن تلاوة مبتذلة ومتكلفة لمواضيع مألوفة .

وما زلنا نعتقد أن اتفاق "ستارت" ينبغي التوصل فيه إلى وضع حد ثانوي قدره ما بين ٠٠٠ ٣ و٣٠٠ ٣ رأس حربي بالنسبة للرؤوس الحربية المركبة على القذائف التسيارية المنشورة العابرة للقارات . وسيستفيد كلا البلدين مما سيوفره هذا الحد الثانوي من زيادة القابلية للتنبؤ ، حيث ان شبكات القذائف التسيارية العابرة للقارات ستظل مناسبة بصورة فريدة لاستخدامها في هجوم واق ، وبالتالي ، أكثر زعزعة للاستقرار من أنواع أخرى من الأسلحة الاستراتيجية الهجومية .

والقذائف التسيارية الثقيلة تزعزع الاستقرار بوجه خاص . ومن ثم ، ما زالت الولايات المتحدة تحتفظ بموقفها الذي ترى فيه أنه ينبغي أن تحظر معاهدة "ستارت" إنتاج أنواع جديدة أو أحدث من القذائف التسيارية الثقيلة العابرة للقارات ، أو اختبار تحليق هذه الأنواع أو نشرها ، وكذلك انتاج أو نشر قذائف تسيارية ثقيلة إضافية عابرة للقارات من الأنواع الموجودة حالياً . كما ينبغي للبلدين أن يتعهدا

بعدم إجراء عمليات تحليق لأنواع موجودة حالياً من القذائف التسيارية الثقيلة العابرة للقارات وبعدم إنتاج قذائف تسيارية ثقيلة مطلقة من الغواصات ، أو بعدم اختبار تحليق هذه القذائف أو عدم نشرها . إن موقف الولايات المتحدة بشأن القذائف الثقيلة من شأنه أن يقيم مساواة على نحو فعال ، بأن يسفر في النهاية عن الانهاء التدريجي لقوة SS-18 السوفياتية ، وهي منظومة الأسلحة الوحيدة الأكثر زعزعة للاستقرار في عالم اليوم .

وفيما يتعلق بأسلحة القاذفات ، أعادت الولايات المتحدة تأكيد مواقفنا السابقة بشأن القذائف الانسيابية المطلقة من الجو ، أي مواقفنا بشأن التعداد والنطاق والقابلية للتمييز . وهكذا ، ما زلنا نقترح تعداد هذه القذائف بمقتضى قاعدة إسناد يتعذر فيها لكل قاذفة ثقيلة مجهزة لإطلاق القذائف الانسيابية المطلقة من الجو عدد متفق عليه من الرؤوس الحربية في حدود الحد البالغ ٦ ٠٠٠ رأس حربي ، بصرف النظر عن العدد المحمول فعلاً . وما زالت الولايات المتحدة أيضاً تحتفظ بموقفها الذي ترى فيه أنه لا ينبغي أن تخضع للحدود المفروضة بمقتضى محادثات تخفيض الأسلحة الاستراتيجية ("ستارت") سوى القذائف الانسيابية جو - أرض المجهزة بأسلحة نووية والقادرة على بلوغ مدى قدره ٥٠٠ ١ كيلومتر .

ان موقف الولايات المتحدة بشأن القذائف الانسيابية المطلقة من البحر ما زال سليماً . فالقذائف التقليدية التي من هذا النوع ليست عنصراً من عناصر التوازن النووي الاستراتيجي بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي ، ولا ينبغي بالتالي أن تكون جزءاً من هذا الاتفاق . وبعد استعراض مستفيض ، خلصت الولايات المتحدة إلى أن المقترحات السوفياتية فيما يتعلق بالتحقق من القذائف الانسيابية المطلقة من البحر لن توفر تحققاً فعالاً . فالتكنولوجيات المتاحة التي يدعى أنها مناسبة للكشف من بعد عن الرؤوس الحربية النووية التي تحملها القذائف الانسيابية المطلقة من الغواصات ولتمييز هذه الرؤوس الحربية عن مصادر نووية أخرى لا يمكنها القيام بأي من هاتين العمليتين على نحو موثوق به . والبيان العملي الذي أجراه السوفيات مؤخراً في البحر الأسود لم يغير هذا الاستنتاج . وبالتالي ، فإن التحايل على الأحكام القائمة على هذه التكنولوجيات سيكون أمراً سهلاً . وحتى إن أمكن للتكنولوجيات أن تكشف عن القذائف الانسيابية النووية المطلقة من البحر وأن تميزها على نحو موثوق به ، لا يزال يبدو مع ذلك أن إمكانية وضع نظام للتحقق الفعال هي أمر مشكوك فيه الى حد كبير . ولا تعرف الولايات المتحدة حتى الآن أية طريقة للتحقق الفعال من الحدود المفروضة على انتاج وتخزين القذائف الانسيابية المطلقة من الغواصات ، وهو على نحو قابل للنقاش صميم مشكلة التحقق من هذه القذائف .

وبالتالي ، تتصور الولايات المتحدة إصدار إعلان غير ملزم من جانب البلدين عن خطط تتعلق بالقذائف الانسيابية المطلقة من البحر . ونظراً لأن القذائف الانسيابية النووية المطلقة من البحر ليست مناسبة لتسديد ضربة أولى وليست سهلة التعرض لهذه الضربة ، تعتقد الولايات المتحدة أن مقترحنا يزود البلدين بوسائل عملية للغاية لبناء الثقة في عدم التحايل على حدود المعاهدة فيما يتعلق بالقذائف الانسيابية المطلقة من البحر .

وأود أن أختتم بياني بتناول العلاقة بين محادثات تخفيض الأسلحة الاستراتيجية ("ستارت") وغيرها من المفاوضات . وقد سأل البعض مؤخراً عما إذا كان إبرام معاهدة "ستارت" يمثل بالنسبة لادارة الرئيس بوش أولوية أدنى من إبرام معاهدة بشأن القوى التقليدية ، أو عما اذا كنا نريد تأخير محادثات تخفيض الأسلحة الاستراتيجية الى أن يحرز تقدم في المفاوضات الجارية في فيينا بشأن القوات المسلحة التقليدية في أوروبا ، واسمحوا لي أن أقول إن كلا الأمرين ليسا صحيحان . فلكل من مفاوضات "ستارت" ومفاوضات القوات المسلحة التقليدية في أوروبا درجة عالية من الأولوية بالنسبة لادارة الرئيس بوش لكنهما أولويتان مستقلتان . وعلى الرغم من أن الرئيس بوش قد أعرب عن أمله في امكان وضع اتفاق بشأن القوات المسلحة التقليدية في أوروبا في صيغته النهائية في غضون فترة تتراوح بين ٦ أشهر و١٢ شهراً ، فإنه لم يربط إحراز تقدم في "ستارت" بإحراز تقدم في مفاوضات القوات المسلحة التقليدية في أوروبا .

ونظراً لأن التخفيضات التي تفضي إلى إيجاد استقرار هي في مصلحة البلدين ، نعتقد أيضاً أن انجاز وضع اتفاق بشأن "ستارت" ينبغي ألا ينتظر حل قضايا عويصة متعلقة بالدفاع والفضاء . ومنذ عام ١٩٧٢ ، عندما بدأ نفاذ معاهدة الحد من شبكات القذائف المضادة للقذائف التسيارية ، تضاعف حجم التهديد النووي الهجومي وقوته أضعافاً عديدة . ومع ذلك فإن أحد الأسس الرئيسية للمعاهدة المذكورة هو أنه ستعقبها تخفيضات في الأسلحة الهجومية الاستراتيجية بعد قليل . وعليه ، فإننا نعتقد أنه ينبغي للاتحاد السوفياتي أن ينضم الينا في إبرام معاهدة بشأن "ستارت" ، عندما يكون مستعداً لذلك ، دون أية شروط مسبقة . أما وضع معاهدة مستقلة بشأن الدفاع والفضاء ، وهو موضوع سيتناوله السفير كوبر بقدر أكبر من التفصيل بعد لحظات ، فينبغي بالمثل التفاوض بشأنه بموضوعية وبالسرعة التي تناسبه .

إن النتائج التي خلصنا إليها في استعراضنا الاستراتيجي ، وتاريخ المفاوضات فيما يتعلق بهذه المواضيع ، قد أقنعت الولايات المتحدة بأن المهمة التي أمامنا كبيرة . وقد أنجز الكثير حتى الآن - وأعلم أن زميلي السوفياتي يتفق معي - بيد أنه ما زال أمامنا قدر كبير من العمل . وأعتقد أننا سنستطيع احراز تقدم كبير بواسطة مفاوضات جدية وبنّاءة . والولايات المتحدة ملتزمة بتعزيز ما حققناه من منجزات حتى

الآن للتوصل إلى اتفاقات تحقق أهدافنا المتمثلة في تقليل خطر نشوب الحرب والانتقال إلى ما يتجاوز الاحتواء وتعزيز الأمن والاستقرار العالميين .

السيد كوبر (الولايات المتحدة الأمريكية) (الكلمة بالانكليزية): يسرني أن أمثل أمام مؤتمر نزع السلاح لمناقشة حالة المحادثات المتعلقة بالدفاع والفضاء . واسمحوا لي أن أبدأ بتقديم بعض البيانات الأساسية .

نظراً لأن محادثاتنا بدأت في آذار/مارس ١٩٨٥ ، سعت الولايات المتحدة إلى تيسير إمكانية الانتقال مستقبلاً بصورة تعاونية إلى توازن للقوى الهجومية والدفاعية محقق للاستقرار ، في حال ثبوت امكان استخدام وسائل الدفاع الفعالة ضد القذائف التسيارية الاستراتيجية . وقد أمرنا الرئيس بوش بالحفاظ على خيارات الولايات المتحدة في استحداث ونشر وسائل دفاع متقدمة عندما تصبح جاهزة . ونحن نعتقد بأنه يمكن أن تعزز وسائل الدفاع هذه استقرار وأمن الدول جمعاء ، وخاصة إذا ما استحدث استخدامها باعتدال وبطريقة تعاونية .

من الواضح أن ثمة احتمالاً متزايداً بإقامة وسائل دفاع فعالة ولا نووية ضد القذائف التسيارية . إن التقدم الكبير الذي حدث في تجهيز البيانات وأجهزة الاستشعار والالكترونيات الدقيقة والمواد والدسر والطاقة الموجّهة قد فتحت نافذة إلى احتمال حلول عصر جديد وأكثر أماناً . إن ما لعلمائنا ومهندسينا من مواهب إبداعية قد زاد من هذا التقدم خلال السنوات الست الماضية . وفي الوقت الحالي ، تنشأ المفاهيم الدفاعية الابتكارية غير النووية من المختبرات وستجري لها اختبارات . فإذا ما تحققت آمالنا ، فإن القذيفة التسيارية المجهزة بأسلحة نووية أو كيميائية ، وهي إلى حد بعيد أخطر أدوات الحرب التي تستخدم الوسط الفضائي ، لن تكون بعد ذلك "سلاحاً مطلقاً" .

ويقترح زملاؤنا السوفيات وغيرهم ان يكون هناك قدر كبير من الاهتمام بهذه التطورات . إنني أود أن أتصدى لحججهم بصورة مباشرة . وبالفعل ، إن عدة ناطقين يشيرون الى أن الجماهير ينبغي أن تؤمن بأن الزعماء المسؤولين يجب ألا يستخدموا التقدم التكنولوجي للدفاع ضد القذائف التسيارية . وبعبارة أخرى ، لا ينبغي استخدام التكنولوجيا المتقدمة حالياً إلا من أجل تعزيز فعالية التهديد الذي توجده القذائف التسيارية الهجومية - حتى وإن كان من الممكن تقنياً الدفاع ضد ذلك الخطر والتقليل من قيمته ، ومن خلال ذلك جعل الردع أكثر استقراراً . بالطبع ، إن الناطقين بلسان السوفيات لا يقدمون حججهم بهذه العبارات . فهم يقومون ، بدلاً من ذلك ، بتحويل الاهتمام إلى خلافات مضللة بشأن معاهدة الحد من شبكات القذائف المضادة للقذائف التسيارية .

فعلى سبيل المثال ، يتهمنا السوفيات على نحو غير صحيح بأن برنامجنا المتعلق بمبادرة الدفاع الاستراتيجي ، بسبب هدفه المعلن صراحة ، ينتهك معاهدة الحد من شبكات القذائف المضادة للقذائف التسيارية . وهم ، بالطبع ، يدركون انه ينبغي لهم ان يفكروا بطريقة أصح - وقد أدركوا ذلك منذ توقيع المعاهدة المذكورة عام ١٩٧٢ . فالمارشال غريتشكو ، الذي كان حينذاك وزير الدفاع السوفياتي ، قال لمجلس السوفيات الأعلى أثناء عملية التصديق على المعاهدة المذكورة إن هذه المعاهدة "لا تفرض أية حدود على اجراء البحوث والتجارب الرامية إلى حل مشكلة الدفاع عن البلد ضد الهجوم بالقذائف النووية" .

وهكذا ، فان كلينا ، نحن والسوفيات ، نتفهم أن ليس ثمة حدود مفروضة على البحوث والتجارب المتعلقة بالقذائف المضادة للقذائف التسيارية لتقرير ما إذا كان من الممكن إقامة وسائل دفاع فعالة . والسوفيات أنفسهم مهتمون جداً بوسائل الدفاع الاستراتيجية ويضطلعون بأعمال البحث والتجارب الخاصة بهم والمتصلة بهذا الموضوع . وفي تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٧ ، قال الأمين العام غورباتشيف ، في التلفزيون الأمريكي إجابة على سؤال مباشر عن الأنشطة السوفياتية في هذا الميدان ، إن: "من الناحية العملية ، يقوم الاتحاد السوفياتي بكل ما تقوم به الولايات المتحدة" . مع أنه قال أيضاً ان الاتحاد السوفياتي لن يبني مبادرته للدفاع الاستراتيجي أو ينشرها فالمهم هو القدرات لا النوايا المعلنة .

والواقع هو أن السوفيات يقومون بالفعل بأكثر كثيرا مما تقوم به الولايات المتحدة في مجال وسائل الدفاع الاستراتيجي . فإن حجم وسائل دفاعهم المدني والجوي ليس له مثيل في أي مكان آخر من العالم . ولديهم أيضاً الشبكة الوحيدة المنشورة في العالم من القذائف المضادة للقذائف التسيارية ، التي يقومون بتحديثها حالياً - وهو من حقهم بمقتضى معاهدة الحد من شبكات القذائف المضادة للقذائف التسيارية . ومن الواضح أن بعض أنشطتهم تتجاوز حدود المعاهدة المذكورة . وهكذا فإن إجراءات السوفيات توضح أنهم لا يعارضون وسائل الدفاع كافة ، بل وسائل دفاع الولايات المتحدة فقط .

وزيادة على تهجم السوفيات على مبادرة الدفاع الاستراتيجي ، فهم يؤكدون أن معاهدة القذائف المضادة للقذائف التسيارية قد حددت ، لجميع العصور ، النظام الاستراتيجي المستقر الوحيد الممكن ، وهو نظام يتشدد في وضع حدود على نشر وسائل الدفاع من القذائف التسيارية الاستراتيجية . وهم لا يستطيعون أن يوضحوا الذي يجعل وسائل الدفاع الفعالة ضد أكثر الأسلحة الهجومية تهديداً ، وهي القذيفة التسيارية الاستراتيجية ، مزعزعة للاستقرار - في حين أن وسائل دفاعهم في مجالات أخرى ، مثل وسائل الدفاع الجوي ، تُحدِث استقراراً . وعلاوة على ذلك ، من غير الصحيح تماماً

أن معاهدة القذائف المضادة للقذائف التسيارية قد أقامت ، بصورة سياسية ، وبصفة دائمة ، نظاماً استراتيجياً معيناً . وعلى نقيض ذلك ، فإن هذه المعاهدة قد أقرت بوضوح أن الحالة الاستراتيجية مستقبلاً يمكن أن تتغير . ووفقا لذلك ، فإن أحكامها تنص على إجراء مناقشات وتعديلات .

وتقدم المعاهدة المذكورة أيضاً آلية واضحة توضح أنه لا يمكن لأي من الجانبين أن ينقض قرار الجانب الآخر في الانسحاب لأسبابه المعلنة الخاصة به المتعلقة بالمصلحة العليا ، وفي نشر وسائل دفاع تتجاوز أحكام المعاهدة . وقد أوضحت الولايات المتحدة في عام ١٩٧٢ أن هذا السبب قد يكون العجز عن التوصل إلى اتفاق ، في غضون خمس سنوات ، على تحديد الأسلحة الهجومية الاستراتيجية بدرجة كبيرة . فلم يتم تحقيق اتفاق من هذا النوع . والآن ، بعد مضي ١٧ سنة ، يسعى السوفيات إلى تطبيق ربط عكسي على هذه المقدمة الأساسية لمعاهدة القذائف المضادة للقذائف التسيارية . ويقولون إنه يجب الامتثال للمعاهدة بحذافيرها ، وإلا فلن يمكن أن توجد معاهدة بشأن "ستارت" . وفي الوقت ذاته ، منذ عام ١٩٧٢ ، تضاعفت الأسلحة النووية الهجومية الاستراتيجية السوفياتية أربعة أضعاف ، وتضاعفت أسلحتنا ضعفين . وبناء عليه ، حتى التخفيضات الهامة المرتقبة في "ستارت" ستترك من الأسلحة الاستراتيجية أكثر مما كان يوجد في عام ١٩٧٢ . لقد حان الوقت منذ فترة طويلة لإبرام معاهدة بشأن "ستارت" ، حسب ما وعد به في عام ١٩٧٢ ، دون فرض مزيد من القيود على وسائل الدفاع الاستراتيجية .

وفي الوقت ذاته ، اننا نتفهم فعلاً الاهتمام السوفياتي بضمان إمكانية التنبؤ ، مع استمرار بحوث وتجارب كلا الجانبين ومع حدوث تخفيضات في الأسلحة الهجومية الاستراتيجية . ونحن ، أيضاً ، نرغب في ضمان إمكانية التنبؤ - لا الآن وفي المستقبل القريب فقط ، بل أيضاً في المستقبل الأبعد ، عندما تستطيع التكنولوجيات الآخذة في التقدم ان تمكّن وسائل الدفاع الفعالة من الاضطلاع بدور أكبر في القوى الاستراتيجية لكلا الجانبين . ففي ذلك يكمن أساس الاتفاق بشأن معاهدة دفاعية وفضائية . ومع أنه ما زالت هناك أوجه خلاف أساسية ، وما برحت الخطى أبطأ مما نتمناه ، فقد أُحرز بعض التقدم صوب اتفاق من هذا النوع .

وقدمت الولايات المتحدة مقترحات محددة بينت فيها كيفية امكان ضمان هذا النوع من التدابير المتعلقة بإمكانية التنبؤ . فقد شرعنا جزئياً ، في عام ١٩٨٦ ، بناء على اقتراح من رئيسة وزراء بريطانيا ، السيدة تاتشر ، في اقتراح "تدابير بشأن امكانية التنبؤ" . ثم ، في عام ١٩٨٨ ، اقترحت الولايات المتحدة رسمياً بروتوكولاً بشأن تدابير إمكانية التنبؤ يلحق بمعاهدة دفاعية وفضائية . وفي حين أنه لا يوجد بعد اتفاق بشأن الغرض المحدد للبروتوكول ، فإن كلا الجانبين يقومان حالياً

بصياغة بناءة لمشروع نص مشترك . وتجدر ملاحظة ، ان كلا الجانبين متفقان على أن يقوما ، بمقتضى البروتكول المذكور ، باستخدام مراكز تخفيض الخطر النووي لتبادل البيانات سنوياً بشأن أنشطتهما فيما يتعلق باستحداث وسائل دفاع بالقذائف التسيارية الاستراتيجية واختبار هذه الوسائل ونشرها وتحديثها واستبدالها . كما ترغب الولايات المتحدة في تبادل بيانات بشأن أنشطة البحوث المضطلع بها قبل بدء مرحلة الاستحداث الرسمية .

كما اتفق الجانبان ، اثناء عملهما في وضع البروتوكول المذكور ، على دعوة خبراء إلى الاجتماع ، وعلى القيام ، بناء على البيانات التي يتم تبادلها سنوياً ، بتخطيط أنشطة لاحقة يمكن أن تشمل زيارات إلى مواقع التجريب التابعة لكل منهما لمراقبة تجارب معينة يحدد فيها الطرف الداعي جدول الأعمال . وبالاضافة الى ذلك ، ستذهب الولايات المتحدة الى أبعد من ذلك فتدرج في الزيارات المتبادلة إلى المختبرات التي لا توجد بالضرورة في مواقع التجارب ، مشاهدة تجارب ليس بالضرورة في مواقع التجريب ، وأنشطة ليست بالضرورة قابلة لمشاهدتها بوسائل تقنية وطنية . وتعتقد الولايات المتحدة أن هذه التدابير لا تكون عملية إلا إذا تم الاضطلاع بها على أساس اختياري ومتبادل ومماثل .

وفي حين ان السوفيات يقبلون فكرة تدابير بناء الثقة هذه ، فإنهم يشددون أيضاً على استحداث تدابير تحقق جديدة ، بما في ذلك عمليات التفتيش الموقعي غير المقبولة للولايات المتحدة . طبعاً ، تؤيد الولايات المتحدة وسائل التحقق التعاونية عندما يمكن أن تكون فعالة دون أن تعرض للخطر المصالح الأمنية للولايات المتحدة وحلفائها ، وعندما تكون ضرورية ومكيفة للظروف ، وعندما تكون مناسبة للنظم التي يجري التفاوض بشأنها . ولكن ، في هذه الحال ، يتم التحقق من معاهدة القذائف المضادة للقذائف التسيارية ، بصيغتها الموقعة عام ١٩٧٢ ، بواسطة وسائل تقنية وطنية . وفي حين أن تدابير إمكانية التنبؤ المقترحة من الولايات المتحدة من شأنها أن تقدم مزيداً من الشفافية في أنشطة الجانبين ، وأن تعزز بذلك بعض أهداف التحقق ، فهي ، في المقام الأول ، تدابير لبناء الثقة .

وفي أي حال ، لم يلق التقدم الكبير الذي أحرز فيما يتعلق بهذا البروتوكول قدراً كبيراً من الاهتمام العام . وبدلاً من ذلك ، شدد على التهديدات السوفياتية بأنه لا يمكن وجود معاهدة بشأن "ستارت" دون الاتفاق على عدم الانسحاب من معاهدة القذائف المضادة للقذائف التسيارية لفترة محددة من الزمن .

والواقع هو ان الولايات المتحدة أوضحت ، منذ عام ١٩٨٦ ، أنها ستوافق على إبرام معاهدة منفصلة غير محددة الأجل ، بما في ذلك فترة عدم الانسحاب هذه - ولكن

ليس ثمناً لمعاهدة بشأن "ستارت" ينبغي إبرامها على نحو موضوعي . وبدلاً من ذلك ، أن الولايات المتحدة مستعدة لتلبية الطلب السوفياتي فيما يتعلق بفترة عدم انسحاب ، شريطة أن يستوفي الاتحاد السوفياتي ثلاثة شروط للولايات المتحدة . الشرط الأول ، هو أن تكون للولايات المتحدة ، بعد فترة عدم الانسحاب ، حرية نشر وسائل دفاع دون الرجوع مرة أخرى إلى معاهدة القذائف المضادة للقذائف التسيارية ، بعد إعطاء إشعار قبل ذلك بستة أشهر . والشرط الثاني هو أنه سيتم الاحتفاظ بحقي الانسحاب والإنهاء بمقتضى القانون الدولي ، غير الحقوق المتصلة بالنشر في حد ذاته . والشرط الثالث هو أنه يجب ألا تنشب ، أثناء فترة عدم الانسحاب ، منازعات فيما يتعلق بالبحث والاستحداث والتجارب - بما في ذلك في الفضاء . وفي هذا الشأن ، أريد أن أكرر أن الولايات المتحدة تضطلع حالياً ببرنامج مبادرة الدفاع الاستراتيجي ، وستواصل الاضطلاع به ، امتثالاً لجميع الاتفاقات الدولية ، بما في ذلك معاهدة القذائف المضادة للقذائف التسيارية .

ان اثنين من هذه الشروط الثلاثة للولايات المتحدة قد تم تناولهما في البيان المشترك الصادر عن اجتماع قمة واشنطن في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧ ، وهو معلم من المعالم الهامة في مفاوضاتنا ، وجهنا في جنيف الى وضع اتفاق يكون له ذات المركز القانوني الذي لمعاهدة القذائف المضادة للقذائف التسيارية ولمعاهدة "ستارت" .

أولاً ، اتفق في واشنطن على أن "تبدأ مناقشات مكثفة بشأن تحقيق الاستقرار الاستراتيجي في موعد لا يتجاوز ثلاث سنوات قبل نهاية فترة عدم الانسحاب المحددة ، يكون لكل جانب بعدها ، وفي حال عدم اتفاق الجانبين على ذلك ، حرية تقرير مسلكه" . وهكذا تم الاعتراف بنظام جديد بعد فترة عدم الانسحاب ، يمكن فيه لأي من الجانبين أن يقرر نشر وسائل دفاع بالقذائف التسيارية دون الرجوع مرة أخرى الى معاهدة القذائف المضادة للقذائف التسيارية . وموقف الولايات المتحدة هو أنه ، ما لم يمارس طرف ما "حق النشر" هذا ، وإلى أن يمارس طرف ما هذا الحق ، ستظل قيود المعاهدة المذكورة نافذة .

ثانياً ، اتفق أيضاً على أن الجانبين سوف "يتقيدان بمعاهدة القذائف المضادة للقذائف التسيارية ، بصيغتها الموقعة في عام ١٩٧٢ ، اثناء اضطلاعهما ببحوثهما واستحداثهما وتجاربهما ، حسب الاقتضاء ، على نحو ما تسمح به معاهدة القذائف المضادة للقذائف التسيارية" . وقد قبل الأمين العام غورباتشيف صيغة الولايات المتحدة هذه التي كان السوفيات قد رفضوها في جنيف خلال الأشهر الثمانية عشرة الماضية ، قائلين إنهم فهموا أن الولايات المتحدة توخت من الصيغة المذكورة أن تعني أنه يجوز أن تجرّب في الفضاء شبكات القذائف المضادة للقذائف التسيارية المقامة في قواعد فضائية والقائمة على مبادئ فيزيائية أخرى ومكوناتها .

لقد سعى السوفيات هنا في جنيف إلى التقليل من أهمية أوجه التفاهم هذه التي تم التوصل اليها في اجتماع قمة واشنطن . فقد سعوا ، في الحالة الأولى ، إلى إنهاء معاهدة الدفاع والفضاء في نهاية فترة عدم الانسحاب ، مما يُبطل النظام الجديد المتفق عليه بعد فترة عدم الانسحاب . وان معاهدة الدفاع والفضاء المقترحة من الولايات المتحدة غير محدودة الأجل وتحافظ على "حق النشر" المتفق عليه ، مع إجراءات إشعار مناسبة . وفي الحالة الثانية ، أكد السوفيات أنهم لا يوافقون على "التفسير الواسع" لمعاهدة القذائف المضادة للقذائف التسيارية ، على الرغم من أن سجل مفاوضات جنيف يبين بوضوح أنهم يفهمون أن الولايات المتحدة قصدت ب "التفسير العام" الصيغة التي قبلها الأمين العام في اجتماع قمة واشنطن .

وبالتالي ، أوضحت الولايات المتحدة أن إبرام معاهدة بشأن الدفاع والفضاء يتوقف على توضيح هذه الصيغة الواردة في البيان المشترك الصادر عن اجتماع قمة واشنطن بغية ضمان تفهم متبادل لا لبس فيه لأنشطة الاختبار المتاحة . وتحقيقاً لهذه الغاية ، ولابعاد المناقشة عن الخلافات المتعلقة بتفسير معاهدة القذائف المضادة للقذائف التسيارية ، اتخذت الولايات المتحدة ثلاث مبادرات . أولاً ، اقترحنا تدابير إمكانية التنبؤ التي ذكرتها آنفاً . وثانياً ، اقترحت الولايات المتحدة ، واضعة في اعتبارها مشاكل التحقق المستحيلة الحل وأهمية استحداث أجهزة استشعار جديدة ذات قواعد فضائية ومحققة للاستقرار ، أن يتفق الجانبان على عدم الاعتراض ، استناداً الى معاهدة القذائف المضادة للقذائف التسيارية ، على تطوير أجهزة استشعار كل منهما ذات القواعد الفضائية أو على اختبار هذه الأجهزة أو نشرها . ثالثاً ، قدمنا في شهر تشرين الأول/اكتوبر الماضي "تأكيداً بشأن التجارب الفضائية" ، واضعين في الاعتبار ما أبداه السوفيات من قلق بشأن نشر شبكات القذائف المضادة للقذائف التسيارية في الفضاء ، أو بشأن إعداد قاعدة من أجل هذا النشر . وفي هذا التأكيد ، تعهدت الولايات المتحدة بألا تجري تجارب إلا من عدد محدود من توابع معينة لتجريب القذائف المضادة للقذائف التسيارية وهي توابع تشكل مكونات شبكات من القذائف المضادة للقذائف التسيارية ذات قواعد فضائية وتستند إلى مبادئ فيزيائية أخرى ، وهي قادرة على أن تحل محل القذائف المعترضة المضادة للقذائف التسيارية لمقاومة القذائف التسيارية أو عناصرها في مسار التحليق . إن عدد التوابع التي حددتها الولايات المتحدة لتجريب القذائف المضادة للقذائف التسيارية ، والتي تدور في مدار في آن واحد ، لن يتجاوز عدداً يقل كثيراً عن أي عدد متصل بأية قدرة منشورة واقعية . وقد اقترحنا ، في نفس وقت هذا التأكيد ، إجراءات إشعار متصلة بالأنشطة التجريبية لتوابع تجريب القذائف المضادة للقذائف التسيارية .

وفي حين أن السوفيات لا يقبلون بعد مبادرات الولايات المتحدة ، فإننا مقتنعون بأن هذه المبادرات قائمة على أسس تقنية وسياسية راسخة ، وبأنها تعالج

اهتمامات الجانبين معالجة منصفة . وستوفر المبادرات لكلا الجانبين إمكانية التنبؤ فيما يتعلق بجميع الأنشطة الدفاعية بالقذائف التسيارية الاستراتيجية . وهي تضمن عدم نشر وسائل الدفاع المتقدمة إلى ما يتجاوز أحكام معاهدة القذائف المضادة للقذائف التسيارية لفترة زمنية محددة ، وحتى في هذه الحالة ، فهي تضمن أن تكون قد جرت مناقشات سابقة وشاملة بشأن الاستقرار الاستراتيجي في العلاقة الاستراتيجية بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي .

لكن هذه المبادرات التي تقدمت بها الولايات المتحدة تستهدف أيضاً تحقيق نظام أكثر سلامة وأمناً واستقراراً في المستقبل ، يكون فيه أمن الجانبين ، والعالم بأسره ، قائماً على دور متزايد على الدوام لوسائل دفاع لا نووية فعالة ضد أكثر أسلحة التكنولوجيا الحديثة تهديداً ، وهي القذيفة التسيارية الهجومية - سواء كانت مسلحة برؤوس حربية نووية أو تقليدية أو كيميائية . ويبدو هذا المستقبل متمشياً تماماً مع البيانات التي أدلى بها السوفيات مؤخراً بأن الاتحاد السوفياتي يغير حالياً استراتيجيته العسكرية الشاملة لتصبح دفاعية في طبيعتها . وهذا المستقبل ينسجم تماماً مع الاهتمام السوفياتي المعروف جيداً بوسائل الدفاع ، بصفة عامة . وعلى ذلك ، سنتحلى بالصبر وننتظر رداً سوفياتياً إيجابياً .

وأود أن ألاحظ في هذا الشأن أننا بصدد اختتام جولة مفيدة في مفاوضاتنا . لقد شدد جانب الولايات المتحدة على استمرارية موقف الولايات المتحدة بشأن الدفاع والفضاء ، وقدم بعض المواد الجديدة فيما يتصل بالبروتوكول . ومع أن السوفيات لم يقدموا مواد جديدة ورفضوا إدراج موقفي الجانبين في مشروع النص المشترك لمعاهدة الدفاع والفضاء ، فقد عملا بشكل بناء في وضع مشروع النص المشترك للبروتوكول .

وبدا أيضاً أن ثمة تحولاً معتدلاً في هذه الجولة نحو مزيد من مناقشة العلاقة بين الهجوم والدفاع ، استناداً الى إقرار متبادل بأن ليس ثمة سلاح مطلق - هجومياً كان أو دفاعيا . ومن غير الواضح الى أي مدى ستفضي مثل هذه المناقشة ، نظراً للامكانيات التقنية الآخذة في التقدم ، لكنه يبدو من غير المحتمل الى حد بعيد ان يستنتج وجوب عدم نشر وسائل دفاع فعالة ، في حال ثبوت امكان تنفيذها . إن الولايات المتحدة تعتقد أن من المعقول استحداث وسائل دفاع فعالة إذا ما جعلت التكنولوجيا الآخذة في التقدم ذلك أمراً ممكنا ، ونشر هذه الوسائل عندما تصبح جاهزة - ويفضل أن يتم ذلك باعتدال وبطريقة تعاونية .

وقبل أن أختتم بياني ، اسمحوا لي بأن أنوّه بعمل لجنة الفضاء الخارجي هنا في مؤتمر نزع السلاح . وكما تلاحظون من وصفي محادثات الدفاع والفضاء ، فإن العمل في هذا المجال معقد على نحو غير عادي . إن إقامة تفاهم في هذا المجال ليس عملية

سهلة ، وأنا أهنئ لجنة الفضاء الخارجي على عملها في سبيل زيادة التفاهم فيما يتعلق بهذا الموضوع . وفي حين أنه ينبغي أولاً إقامة إطار أساسي على مستوى ثنائي ، فإن الولايات المتحدة ما زالت مهتمة بالقضايا المرتبطة بتحديد الأسلحة الفضائية ومستعدة لمواصلة دراسة هذه القضايا في مؤتمر نزع السلاح . غير أن الولايات المتحدة لم تعين بعد أية تدابير عملية لتحديد الأسلحة في الفضاء الخارجي يمكن معالجتها في بيئة متعددة الأطراف .

واسمحوا لي بأن أختتم بياني بقولي إنه يشرفني أن أتيحت لي فرصة التحدث أمام هذا المؤتمر . إنني أتابع أعمالكم بانتباه ، وأتمنى للمؤتمر كل النجاح .

الرئيس (الكلمة بالفرنسية): أود أيضاً أن أشكر رئيس وفد الولايات المتحدة الأمريكية إلى المحادثات الثنائية بشأن الأسلحة النووية والفضائية ، السفير ريتشارد بورت ، وكذلك السفير هنري كوبر ، على ما قدماه إلينا من معلومات عن هذه المفاوضات . وأخيراً ، أود أن أشكر السفير فريدرزدورف على تقديمي إليكم ، وعلى ما وجهه من تمنيات للرئيس . واسمحوا لي أيضاً بأن أؤكد مدى تقديري لكون السفراء المشتركين في المفاوضات الثنائية قد جاءوا ليعرضوا بايجاز أمام المؤتمر ، بوصفه الهيئة التفاوضية الوحيدة المتعددة الأطراف في ميدان نزع السلاح ، آراء حكوماتهم بشأن القضايا ذات الأهمية الحيوية بالنسبة للمجتمع الدولي .

وأعطي الكلمة لممثل باكستان ، السفير كمال .

السيد كمال (باكستان): السيد الرئيس ، اسمحوا لي أولاً أن أهنئكم على توليكم رئاسة مؤتمر نزع السلاح ، وأن أعرب عن تقديرنا للطريقة التي نهض بها سلفكم ، زميلنا الموقر من منغوليا ، بمهامه المرهقة خلال الشهر المنصرم . واسمحوا لي أيضاً أن أرحب بيننا بسفير الاتحاد السوفياتي السيد باتسانوف وبسفير سري لانكا السيد راسابوترام .

وأتحدث اليوم لأدلي بالبيان التالي نيابة عن مجموعة الـ ٢١ بشأن مسألة تحسين طريقة عمل مؤتمر نزع السلاح وفعالية هذا العمل .

ان مؤتمر نزح السلاح ، وهو المحفل التفاوضي المتعدد الأطراف الوحيد في هذا الميدان ، لديه القدرة على تقديم مساهمة كبيرة في تعزيز الأمن الدولي وكبح سباق التسلح وعكس اتجاهه ، مؤدياً إلى هدفنا في نزع السلاح العام الكامل في ظل مراقبة دولية فعالة . وهذه القدرة لم تستغل أتم الاستغلال ؛ ومن ثم ، يلزم جعل مؤتمر نزع السلاح أكثر استجابة لاحتياجاتنا الراهنة .

يوافق هذا العام الذكرى السنوية العاشرة لإنشاء مؤتمر نزع السلاح . ونحن نرى أن ذلك يقدم لنا مبرراً إضافياً لمواصلة استكشاف وتعيين التدابير التي من شأنها أن تسهم في تحسين سير عمل المؤتمر وفعالية هذا العمل مستقبلاً .

في الماضي ، كانت مهمة اقتراح تدابير متصلة بتحسين سير عمل مؤتمر نزع السلاح وفعالية هذا العمل مسندة إلى الفريق غير الرسمي المؤلف من سبعة أعضاء والمنشأ عام ١٩٨٧ . وقام فريق السبعة ، الذي عُيِّن أعضاؤه بصفتهم الشخصية ، بتقديم تقريرين (CD/WP.286 وCD/WP.341) تضمنا بعض الاقتراحات والأفكار الهامة حول هذا الموضوع . ولسوء الحظ أنه لم يتم الفروغ نهائياً من النظر في هذين التقريرين في دورة السنة الماضية لمؤتمر نزع السلاح .

وترى مجموعة الـ ٢١ أنه ، نظراً لما قام به فريق السبعة في الماضي من عمل جدير بالثناء ، فينبغي إعادة انشائه وإعادة تشكيله في دورة العام القادم لمؤتمر نزع السلاح ، وعلى سبيل المتابعة للتقريرين اللذين سبق أن قدمهما ، ينبغي تكليفه مجدداً بمهمة تعيين واقتراح تدابير متصلة بتحسين سير عمل مؤتمر نزع السلاح وفعالية هذا العمل .

الرئيس (الكلمة بالفرنسية): أشكر ممثل باكستان على بيانه وعلى ما وجهه إلى الرئيس من عبارات لطيفة . وقد وصلنا الآن الى نهاية قائمة المتحدثين اليوم . هل ترغب أية وفود أخرى في التحدث في هذه المرحلة؟ لا يبدو ذلك . أعتزم الآن تعليق الجلسة العامة ، وتمشياً مع الممارسة التي يتبعها المؤتمر ، أعتزم الدعوة الى عقد اجتماع غير رسمي لدراسة مشروع الولاية الوارد في الوثيقة CD/819/Rev.1 ، المقدم من مجموعة الـ ٢١ . واستناداً إلى نتيجة الاجتماع غير الرسمي ، سوف يستأنف المؤتمر الجلسة العامة لكي يواصل النظر في مشروع الولاية المذكور والاستماع الى أي ممثلين قد يرغبون في الادلاء ببيانات حول هذا الموضوع . وبناء على ذلك ، أعلق الآن الجلسة العامة ؛ وسوف نجتمع في جلسة غير رسمية بعد حوالي خمس دقائق .

علقت الجلسة الساعة ١٢/١٠ واستؤنفت الساعة ١٢/٢٥

الرئيس (الكلمة بالفرنسية): أُعلن استئناف الجلسة العامة ٥٢٣ لمؤتمر نزع السلاح . يواصل المؤتمر الآن النظر في مشروع المقرر المقدم من مجموعة الـ ٢١ ، على نحو ما يرد في الوثيقة CD/819/Rev.1 . هل هناك أية وفود ترغب في التحدث قبل أن أطرح هذه الوثيقة على المؤتمر؟ أدعو سفير الصين ، السيد فان ، الى التحدث .

السيد فان (الصين) (الكلمة بالصينية): السيد الرئيس ، يود وفد الصين أن يقدم إليكم تهانيه الحارة على توليكم رئاسة مؤتمر نزع السلاح في شهر آب/أغسطس . إن شهر آب/أغسطس سيكون شهراً حافلاً بالعمل بالنسبة للمؤتمر ؛ وإنني واثق من أنكم ، بخبرتكم الدبلوماسية الغنية وموهبتكم ، ستوجهون أعمال المؤتمر الى نهاية ناجحة . ويود الوفد الصيني ، من جانبه ، أن يؤكد لكم تعاونه الوثيق .

وأتوجه بالشكر أيضاً الى سفير المكسيك الموقر ، السيد غارميّا روبلس ، وسفير منغوليا الموقر ، السيد بايارت ، على أدائهما الممتاز في توجيه أعمال المؤتمر في شهري حزيران/يونيه وتموز/يوليه على التوالي . كما أود أن أغتنم هذه المناسبة للترحيب بزميلنا الجديد ، سفير سري لانكا ، السيد راسابوترام ، الذي أعرض عليه مواصلة تعاون وثيق معه وتنمية هذا التعاون . وقد أسفت لنبأ رحيل سفير اليابان ، السيد يامادا وسفير هولندا ، السيد فان شايك ، وأتمنى لهما النجاح في منصبيهما الجديدين .

ان وقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي هو بند علق عليه وفد الصين باستمرار أهمية كبيرة . لقد شرحنا موقفنا وأفكارنا بشأن هذا البند بصورة منهجية ، وقدمنا وثائق عمل ذات صلة به لمناقشتها . وأبدت مجموعة الـ ٢١ دوماً اهتماماً كبيراً بهذا البند وبذلت جهوداً كبيرة في سبيل التشجيع على إحراز تقدم بشأن هذه المسألة . وهذا العام ، قدمت مجموعة الـ ٢١ من جديد وثيقة بشأن هذه المسألة ، هي الوثيقة CD/819/Rev.1 . وهي لا توجد أية مشكلة بالنسبة لوفد الصين ، كما أننا لا نعترض عليها . وفي الوقت ذاته ، نحن مستعدون للنظر في صيغ أخرى من شأنها أن تمكن المؤتمر من النهوض بدوره فيما يتعلق بهذه المسألة .

الرئيس (الكلمة بالفرنسية): أشكر سفير الصين ، السيد فان ، على عباراته اللطيفة التي وجهها الى الرئيس . والآن أعرض على المؤتمر الوثيقة CD/819/Rev.1 ، المقدمة من مجموعة الـ ٢١ والمعنونة "مشروع ولاية للجنة مخصصة للبند ٢ من جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح - وقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي" . هل هناك أية اعتراضات على مشروع المقرر هذا؟

السيد أوليّه (بلجيكا) (الكلمة بالفرنسية): في مستهل بياني ، أود أن أقدم لكم ، أنا أيضا ، تهانيّ الحارة على توليكم رئاسة المؤتمر ، وأن أؤكد لكم التعاون التام من قبل وفدي . كما أغتنم هذه الفرصة لأشكر سلفكم ، السفير بايارت ، على كفائته في القيام بمهامه كرئيس في شهر تموز/يوليه ، ولأرحب بزميلنا الجديد من سري لانكا ، السفير راسابوترام ، ولأعرب عن أسفي الخاص لمغادرة سفيرين وصديقين ، هما السيدان فان شايك ويامادا .

أما فيما يتعلق بالمسألة موضوع البحث ، فإن وفود البلدان الغربية ، التي يشرفني أن أتحدث بالنيابة عنها ، تود أن تعرب عن دهشتها لأن مجموعة الـ ٢١ قد وزعت الوثيقة CD/819/Rev.1 التي تتضمن مشروع ولاية للجنة مخصصة للبند ٣ من جدول الأعمال ، "وقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي" . وهذه الوفود متأكدة من أن تقديم هذا النص في هذه المرحلة من الدورة لمناقشته لا يفضي الى احراز تقدم في النظر في هذا البند . وللأسباب المحددة بالتفصيل في البيان الذي أدليت به نيابة عن المجموعة الغربية في ٣٠ تموز/يوليه والذي شددت فيه على الأهمية التي تعلقها المجموعة على البنود "النووية" المدرجة في جدول أعمالنا ، أود أن أكرر هنا ان أنسب وسيلة ، بالنسبة لمجموعتنا ، لمعالجة المشاكل المندرجة في البند ٣ هي مناقشة تجري في جلسة عامة تطرح فيها آراء الوفود في محضر حرفي نهائي . إن بلدان المجموعة الغربية ليست مقتنعة بأن إنشاء هيئة فرعية ، في الظروف الراهنة ، سيخدم قضية نزع السلاح النووي ، ومن ثم ، فهي ليست في موقف يسمح لها بالانضمام إلى توافق في الآراء فيما يتعلق بالولاية المقترحة .

الرئيس (الكلمة بالفرنسية): أشكر السفير أوليّه على ما وجهه إلى الرئيس من عبارات لطيفة . وبعد أن استمعت إلى البيان الذي فرغ من إلقائه ممثل بلجيكا ، ألاحظ أنه لا يوجد ، في الوقت الراهن ، توافق في الآراء بشأن مشروع المقرر الوارد في الوثيقة CD/819/Rev.1 . هل ترغب أية وفود أخرى في التحدث في هذه المرحلة؟ أعطي الكلمة إلى السيد سود من وفد الهند .

السيد سود (الهند) (الكلمة بالانكليزية): اسمحوا لي أولاً ، ياسيادة الرئيس ، أن أغتنم هذه الفرصة لأنضم الى الآخرين في تهنئتكم على توليكم رئاسة المؤتمر في شهر آب/أغسطس الجاري ، وهو شهر شاق كما نعرف جميعاً . إن وفدي يؤكد لكم تأييده وتعاونه التامين في النهوض بمسؤوليتكم على نحو فعال .

لقد طلبت التحدث اليوم لكي أدلي ببيان باسم مجموعة الـ ٢١ . إن الأهمية التي تعلقها مجموعة الـ ٢١ على البند ٣ من جدول الأعمال - وقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي - معروفة جيداً ، وإن آراءها تتجلى بالفعل في الوثائق CD/64 وCD/116 وCD/180 وCD/526 وCD/819 . وقدمت مجموعة الـ ٢١ الى المؤتمر ، تمشياً مع موقفها الثابت ، مشروع الولاية الوارد في الوثيقة CD/819/Rev.1 . وهي ولاية تبيّن الجانبين الحاسمين من هذه القضية ، وهما: ما تعلقه عليها مجموعة الـ ٢١ من استعجال ، وضرورة معالجتها في الإطار التفاوضي المتعدد الأطراف لمؤتمر نزع السلاح . وتأسف المجموعة لأنه ، على الرغم من الأعمال التمهيدية المضطلع بها بشأن هذا الموضوع أثناء سنوات سابقة ، لم يُرَ بعد انه يمكن إنشاء لجنة مخصصة لهذا البند . وفي الواقع أن المناقشات المطولة بشأن التفاصيل الإجرائية قد منعتنا عن المضي قدماً بأعمالنا بأنسب طريقة ممكنة .

وتمشياً مع المناقشات التي جرت بشأن هذا البند في العام الماضي ، وعلى نحو ما يتجلى في تقرير مؤتمر نزع السلاح الوارد في الوثيقة CD/875 ، فإن مجموعة الـ ٢١ مقتنعة بأن ضرورة اتخاذ إجراء عاجل متعدد الأطراف بشأن وقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي ، يؤدي الى اعتماد تدابير محددة ، قد أثبتت على نحو واف . وهي ترى أن المفاوضات المتعددة الأطراف بشأن نزع السلاح النووي قد تأخر موعد انعقادها كثيراً . وهي ترحب بالتقدم المحرز في المفاوضات الثنائية ، لكنها تكرر أنه ، نظراً لنطاقها المحدود ولعدد الأطراف المعنية ، لن يمكن أن تحل هذه المفاوضات أبداً محل البحث الحقيقي المتعدد الأطراف عن تدابير لنزع السلاح النووي تكون قابلة للتطبيق على نطاق عالمي ، ولا أن تلغي هذا البحث . وتعتقد مجموعة الـ ٢١ أن للدول كافة مصلحة حيوية في التفاوض بشأن نزع السلاح النووي . إن وجود أسلحة نووية وتطويرها كماً ونوعاً هو أمر يعرض للخطر بشكل مباشر وأساسي المصالح الأمنية الحيوية للدول الحائزة لأسلحة نووية وغير الحائزة لأسلحة نووية على السواء . وثمة حقيقة مسلم بها هي أن الأسلحة النووية تشكل أكبر خطر يهدد البشرية وبقاء الحضارة . وعليه ، من الضروري وقف سباق التسلح النووي بجميع جوانبه وعكس اتجاهه تفادياً لخطر نشوب حرب نووية . وكما ورد في اعلان هراري المعتمد في اجتماع القمة الثامن لبلدان عدم الانحياز ، "بما أن الابادة لا يلزم أن تحدث سوى مرة واحدة ، فإن إزالة خطر وقوع كارثة نووية ليست قضية واحدة من بين قضايا كثيرة ، بل أخطر المهام وأكثرها استعجالاً في الوقت الراهن" .

من الواضح أن الأمن العالمي لا يمكن أن يستند الى مذاهب الردع النووي . على عكس ذلك ، ان ظهور الأسلحة النووية يرغمنا على اجراء اعادة دراسة العلاقة الأساسية بين التسلح والأمن . إن الاعتقاد بإمكانية تعزيز الأمن من خلال امتلاك أسلحة نووية هو اعتقاد يجب الارتياب فيه ، حيث أن تراكم الأسلحة النووية يشكل تهديدا للأمن ذاته الذي يسعى إلى حمايته . وفي العصر النووي ، ان المذهب الوحيد الصحيح هو تحقيق الأمن الجماعي من خلال نزع السلاح النووي . ان معاهدة القوى النووية المتوسطة ، بوصفها أول اتفاق بشأن نزع السلاح يقضي على فئة كاملة من الأسلحة النووية ، هي إثبات آخر لكون أن تخفيض الترسانات النووية يفضي الى تعزيز الأمن العالمي .

ان مجموعة الـ ٢١ مقتنعة بأن مذاهب الردع النووي التي هي ليست مسؤولة البتة عن الحفاظ على السلم والأمن الدوليين ، هي أساس سباق التسلح الجاري وتفضي الى زيادة انعدام الأمن وعدم الاستقرار في العلاقات الدولية . وعلاوة على ذلك ، فهذه المذاهب ، التي ، في التحليل النهائي ، تستند الى استعداد لاستخدام الأسلحة النووية ، لا يمكن أن تكون الأساس لمنع نشوب حرب نووية ، وهي حرب من شأنها أن تؤثر في المشاركين فيها والمتفرجين الأبرياء على السواء . وترفض مجموعة الـ ٢١ فكرة جعل أمن العالم أجمع متوقفاً على حالة العلاقات القائمة فيما بين الدول الحائزة لأسلحة نووية ، باعتبارها فكرة لا مبرر لها من الناحيتين السياسية والأخلاقية .

وتقع على الدول الحائزة لأسلحة نووية مسؤولية خاصة في مهمة تحقيق هدف نزع السلاح النووي . ويجب على الدول الحائزة للأسلحة النووية ، تمشياً مع احترام الاهتمامات الأمنية للدول غير النووية ، وامتناعاً منها عن اتخاذ إجراءات تفضي الى تكثيف سباق التسلح النووي ، أن تقبل الالتزام باتخاذ خطوات ايجابية وعملية في سبيل اعتماد وتنفيذ تدابير محددة من أجل نزع السلاح النووي .

ان إدراك أن الحرب النووية لا يمكن الانتصار فيها ولا يجب خوضها هو خطوة هامة إلى الأمام ، يجب ترجمتها الى تدابير عملية . ان الفقرة ٥٠ من الوثيقة الختامية لدورة الجمعية العامة الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح تحدد المبادئ التوجيهية لمؤتمر نزع السلاح من أجل تقديم عملية فعالة وتكميلية في الاطار المتعدد الأطراف . وما زالت مجموعة الـ ٢١ ملتزمة التزاما ثابتاً بتنفيذ هذه الفقرة ، وترى أن انشاء لجنة مخصصة يزودنا بأفضل سبل بلوغ هذا الهدف .

الرئيس (الكلمة بالفرنسية): أشكر ممثل الهند الموقر على العبارات اللطيفة التي وجهها الى الرئيس . هل يرغب أي أحد آخر في التحدث؟ ألاحظ أن ممثل الجمهورية الديمقراطية الألمانية ، السفير السيد ديتزه ، يرغب في ذلك .

السيد ديتزه (الجمهورية الديمقراطية الألمانية) (الكلمة بالانكليزية): السيد الرئيس ، أود شأني في ذلك شأن المتحدثين السابقين ، أن أقدم اليكم تهانيّ الحارة على توليكم هذا المنصب الرفيع والمتسم بالمسؤولية . إننا نثق فيما لكم من خبرة دبلوماسية عظيمة ومهارة للوصول بدورة هذا العام لمؤتمر نزع السلاح الى خاتمة تحمل نتائج ايجابية . وأتمنى لكم كثيرا من النجاح في أداء مهامكم ، وبوسعي أن أؤكد لكم تأييد وفدي في كل ما تبذلونه من مساع بحثا عن حل للقضايا التي لم يُبتّ فيها بعد . كما أود أن أعرب عن تقديرنا للسفير بايارت على حسن اشرافه على المؤتمر كرئيس له في شهر تموز/يوليه .

وفي ضوء الجلسة العامة غير الرسمية التي عقدت هذا الصباح ، وبصفتي منسقاً لمجموعة البلدان الاشتراكية فيما يتعلق بالبند ٢ من جدول أعمال المؤتمر ، "وقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي" ، أشعر بدافع يدفعني الى أن أقول بضع كلمات . ان البلدان الاشتراكية ، التي أتحدث نيابة عنها ، قد أبدت ، بصورة متكررة ، رغبتها في المضي قدما ، أخيرا ، في قضية نزع السلاح النووي ، واستعدادها لذلك . فأي المحافل يكون أنسب من مؤتمر نزع السلاح لتشكيل فكرة ايجاد عالم خال من الأسلحة النووية ، ومن باب أولى أن جميع الدول الحائزة لأسلحة نووية ممثلة هنا؟

ان أي تدبير يستهدف مناقشة هذه القضية من حيث الجوهر في مؤتمر نزع السلاح يستحق تأييدنا . ويمكن استنتاج ذلك من موافقة البلدان الاشتراكية على الولاية المقترحة لمجموعة الـ ٢١ فيما يتعلق بانشاء لجنة مخصصة للبند ٢ من جدول أعمال المؤتمر . ويمكن استنتاجه أيضا من استعدادنا لاستئناف الاجتماعات غير الرسمية للمؤتمر بكامل هيئته فيما يتعلق بنزع السلاح النووي وإجراء مناقشة منظمة بشأن هذا الموضوع الأساسي من مواضيع مؤتمر نزع السلاح . وعلاوة على ذلك ، تؤيد ذلك المقترحات المشتركة التي تقدمت بها وفود البلدان الاشتراكية والداعية الى اجراء حوار جدي وموضوعي بشأن مسائل نزع السلاح . وقد أكدت مؤخرا البلدان الأعضاء في معاهدة وارسو ، في اجتماعها الذي عقد في بوخارست ، استعدادها "لمواصلة السعي ، مع كل البلدان المهتمة ، الى التوصل الى أوجه من التفاهم تفضي الى تخفيض الاسلحة النووية مرحليا وازالتها تماماً في وقت لاحق" . وتتضمن الوثيقة CD/934 تفاصيل في هذا الشأن .

هذا كله ينسجم مع الوثيقة الختامية لدورة الجمعية العامة الاستثنائية الأولى للأمم المتحدة المكرسة لنزع السلاح (الفقرة ٥٠) . وقد اعتمدت هذه الوثيقة بتوافق الآراء .

وبطبيعة الحال ، ان كل فرد ينظر الى الأمور بطريقته . ويمكن ان تختلف الآراء أيضا بشأن كيفية وجوب البدء في تنفيذ عملية نزع السلاح . غير أن ما يلزم هو تصميم مشترك على التداول الجدي بشأن هذه القضايا في اطار مؤتمر نزع السلاح . على أي حال ، هذه هي الطريقة التي ننظر بها الى الأمور . اننا نعتقد أن الوقت قد حان لاتخاذ خطوات عملية على طريق انشاء لجنة مخصصة للبند ٢ من جدول الأعمال . وسيشكل ذلك اسهاماً حقيقياً في ترجمة تحسن الأوضاع السياسية الى عمل ملموس . ونحن أيضاً نأسف كثيرا لعدم تمكننا من التوصل الى اتفاق على انشاء لجنة مخصصة ، ونأمل ألا يكون ذلك الكلمة الأخيرة للمجموعة المعنية .

الرئيس (الكلمة بالفرنسية): أشكر السفير ديتزه على العبارات اللطيفة التي وجهها الى الرئيس . هل هناك أية وفود أخرى ترغب في التحدث؟ لا يبدو ذلك .

أود أن أنتقل الآن الى مسألة أخرى . لقد قامت الأمانة ، بناء على طلبي ، بتوزيع جدول زمني للاجتماعات المقرر أن يعقدها المؤتمر وهيئاته الفرعية أثناء الأسبوع القادم . وقد وضع هذا الجدول الزمني بالتشاور مع رؤساء اللجان المخصصة . وهذا الجدول الزمني هو كالمعتاد جدول ارشادي فقط وخاضع للتغيير عند الضرورة . فإذا لم يكن ثمة اعتراض على هذا الجدول ، سأعتبر أن المؤتمر يعتمده . وأعطي الكلمة لممثل كندا الموقر .

السيد روبرتسون (كندا) (الكلمة بالانكليزية): بصفتي منسقاً للمجموعة الغربية ، أود أن أسأل الأمانة عن تحديد موعد انعقاد الاجتماع المقترح للجنة المخصصة لمنع سباق تسلح في الفضاء الخارجي في يوم الجمعة ، ١١ آب/أغسطس . فقد فهمنا أنه بعد ان نكون قد فرغنا يوم الجمعة القادم من العمل الموضوعي المتعلق بهذا الموضوع ، سيكون هذا التاريخ مبكر أكثر مما ينبغي لشروعنا في النظر في التقرير .

السيد بيراساتيفي (نائب الأمين العام للمؤتمر): كما أشرتم بحق ، ياسيادة الرئيس ، ان الورقة غير الرسمية التي عممت اليوم هي مجرد ورقة ارشادية ، ويمكننا تغييرها أثناء تقدمنا في العمل . ان سبب ادراج هذا الاجتماع للجنة المخصصة لمنع سباق تسلح في الفضاء الخارجي بسيط جدا . فقد يصبح مشروع التقرير جاهزاً قبل ما كنا نتوقع في بادئ الأمر . ففي هذه الحالة ، قد يعمَّم التقرير في وقت يناسب الشروع في النظر فيه في الاجتماع الذي سيعقد في ١١ آب/أغسطس بالذات . واذا لم يتسن ذلك لأي سبب تقني ولم يكن التقرير جاهزا مع اشعار سالف بعض الشيء ، سنلغي الاجتماع نتيجة لذلك .

الرئيس (الكلمة بالفرنسية): أشكر السفير بيراساتيفي على الايضاح الذي قدمه هل يرغب أي شخص آخر في التحدث؟ لا يبدو ذلك . وعلى ذلك ، سأعتبر أن المؤتمر يعتمد الجدول الزمني المقترح .

وقد تقرر ذلك .

الرئيس (الكلمة بالفرنسية): بما أننا قد وصلنا الى نهاية جدول الأعمال لهذه الجلسة العامة ، أعتزم الآن رفع هذه الجلسة . وستعقد الجلسة العامة التالية لمؤتمر نزع السلاح في الساعة العاشرة من صباح يوم الثلاثاء ، في ٨ آب/أغسطس .

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٤٥